إم سي بي بنك ليمتد – فرع الإمارات العربية المتحدة

التقرير والبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تخضع هذه البيانات المالية المدققة لموافقة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

إم سي بي بنك ليمتد – فرع الإمارات العربية المتحدة

التقرير والبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

المحتويات	صفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	١ - ٣
بيان المركز المالي	٤
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	٥
بيان التغيرات في حقوق الملكية	٦
بيان التدفقات النقدية	٧
إيضاحات حول البيانات المالية	٨ - ٥٧

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٣، الطابق ٦
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص.ب: ٤٢٥٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
فاكس: ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

المركز الرئيسي
إم سي بي بنك ليمتد – فرع الإمارات العربية المتحدة
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية **لـ إم سي بي بنك ليمتد – فرع الإمارات العربية المتحدة** ("الفرع")، **دبي، الإمارات العربية المتحدة**، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وإيضاحات حول البيانات المالية تتضمن ملخصًا للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للفرع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ("المعايير الدولية للتدقيق"). إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الواردة بتقريرنا. كما أننا مستقلون عن الفرع وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" ووفقا للمتطلبات الأخلاقية الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية للفرع. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفق تلك المتطلبات ووفق قواعد السلوك للمحاسبين المهنين. نعتقد أن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وإعدادها طبقًا للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة أنها ضرورية لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الفرع على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية أعمال الفرع أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المكلفون بالحوكمة المسؤولية عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للفرع.

يتبع؛؛؛

السادة أكبر أحمد (١١٤١)، سينثيا كوربي (٩٩٥)، جورج نجم (٨٠٩)، محمد جلاد (١١٦٤)، محمد خميس التح (٧١٧)، موسى الرمحي (٨٧٢)، معتصم موسى الدجاني (٧٢٦)، عباده محمد وليد القوتلي (١٠٥٦)، راما بادمانابها أشاريا (٧٠١)، سمير مدبك (٣٨٦) مدققو حسابات قانونيون مقيدون بجداول مدققي الحسابات بوزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى المركز الرئيسي لـ إم سي بي بنك ليمتد – فرع الإمارات العربية المتحدة (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أغراض تدقيقنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائمًا أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع بشكل معقول تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

ومن ضمن عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحس المهني والمحافظة على الشك المهني على مدار فترة التدقيق. ونقوم كذلك:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا جوهرية حول قدرة الفرع على الاستمرار وفقًا لمبدأ الاستمرارية. وفي حال استنتجنا وجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على بيّنات التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فقد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية إلى توقف أعمال الفرع على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتوياتها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

يتبع؛؛؛

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى المركز الرئيسي لـ إم سي بي بنك ليمتد – فرع الإمارات العربية المتحدة (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك، نفيد بما يلي عملًا بمقتضى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥:

(١) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

(٢) تم إعداد البيانات المالية للفرع، من جميع النواحي الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥؛

(٣) أن الفرع قد احتفظ بدفاتر محاسبية نظامية؛

(٤) أن الفرع لم يشتري أو يستثمر في أي أسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠؛

(٥) يظهر الإيضاح رقم ٩ حول البيانات المالية أهم معاملات الأطراف ذات العلاقة والشروط والأحكام التي بموجبها تم إبرام تلك المعاملات؛ و

(٦) أنه، طبقاً للمعلومات التي توافرت لنا، لم يتبين لنا ما يدعونا للاعتقاد بارتكاب الفرع خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، مما قد يؤثر تأثيرًا جوهريًا على أنشطته ومركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

وعلاوة على ما سبق، نود الإفادة أنه، عملًا بالمادة رقم ١١٤ من القانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، أننا قد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

أكبر أحمد

سجل مدققي الحسابات رقم ١١٤١

٣٠ مارس ٢٠٢١

دبي

الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٥	٤٧٤,٦٣٤	٥١٧,٨٢٧
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك	٦	١٤٥,٤٢١	١٩٩,٥٣١
قروض وسلف للعملاء	٧	١١٤,٩٣٨	١١٦,٣٧٣
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٨	٤١,٩٩٢	١٠,٩٨٥
مطلوب من طرف ذو علاقة	٩	١١,٠١٨	٧,٣٣٢
موجودات أخرى	١٠	٢,٢١٢	١,٤٠٥
ممتلكات ومعدات	١١	٦,٥٦٣	٦٨٦
مجموع الموجودات		٧٩٦,٧٧٨	٨٥٤,١٣٩
المطلوبات وحقوق ملكية المركز الرئيسي			
المطلوبات			
ودائع وأرصدة مستحقة لبنك	٩	٧٦	١٢٠
مطلوب لأطراف ذات علاقة	١٢	١٣,٦٦٥	٩,٢٢٧
ودائع العملاء	١٣	٦٨٩,٦٧٧	٧٦١,٤٦٦
مطلوبات أخرى		٩,٧٠٧	٥,١٠٧
مجموع المطلوبات		٧١٣,١٢٥	٧٧٥,٩٢٠
حقوق ملكية المركز الرئيسي			
رأس مال مخصص	١٩	٦٢,٥٢٩	٦٢,٥٢٩
أرباح محتجزة		١٧,٢٤٠	١٢,٣١٤
احتياطي قانوني	١٩	٢,٧٣٣	٢,١٩٠
احتياطي انخفاض القيمة التنظيمي	١٩	١,١٥١	١,١٨٦
مجموع حقوق الملكية		٨٣,٦٥٣	٧٨,٢١٩
مجموع المطلوبات وحقوق ملكية المركز الرئيسي		٧٩٦,٧٧٨	٨٥٤,١٣٩

المدير الإقليمي–الإمارات العربية المتحدة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠	٢٠١٩
		ألف درهم	ألف درهم
إيرادات الفوائد		٩,١٨٩	١١,٢٧٥
مصاريف الفوائد		**(١,٤٨٣)**	(١,٣١٣)
صافي إيرادت الفوائد		**٧,٧٠٦**	٩,٩٦٢
إيرادات الرسوم والعمولات	١٤	**٦,٣٠٠**	٧,٧٠٨
صافي إيرادات سعر الصرف الأجنبي		**٣,٦١٢**	١,٤٢١
إيرادات أخرى		-	١٠١
الإيرادات التشغيلية		**١٧,٦١٨**	١٩,١٩٢
مصاريف عمومية وإدارية	١٥	**(١٠,١٠٧)**	(٨,٦٣٣)
خسارة انخفاض القيمة على الموجودات المالية	١٦	**(٤٧٢)**	-
الربح قبل الضريبة		**٧,٠٣٩**	١٠,٥٥٩
مصروف ضريبة الدخل	١٧	**(١,٦٠٥)**	(٢,١١٢)
الربح بعد الضريبة ممثلًا مجموع الدخل الشامل للسنة		**٥,٤٣٤**	٨,٤٤٧

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	رأس مال مخصص ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	احتياطي قانوني	احتياطي انخفاض القيمة العام التنظيمي ألف درهم	احتياطي مخاطر الائتمان التنظيمي ألف درهم	المجموع ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٦٢,٠٩٦	٥,٨٩٨	١,٣٤٥	-	٤٣٣	٦٩,٧٧٢
الربح بعد الضريبة ممثلًا إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	٨,٤٤٧	-	-	-	٨,٤٤٧
تحويل احتياطي مخاطر الائتمان التنظيمي	٤٣٣	-	-	-	(٤٣٣)	-
تحويل إلى احتياطي انخفاض القيمة التنظيمي	-	(١,١٨٦)	-	١,١٨٦	-	-
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	(٨٤٥)	٨٤٥	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٦٢,٥٢٩	١٢,٣١٤	٢,١٩٠	١,١٨٦	-	٧٨,٢١٩
الربح بعد الضريبة ممثلًا إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	٥,٤٣٤	-	-	-	٥,٤٣٤
تحويل احتياطي مخاطر الائتمان التنظيمي	-	٣٥	-	(٣٥)	-	-
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	(٥٤٣)	٥٤٣	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٦٢,٥٢٩**	**١٧,٢٤٠**	**٢,٧٣٣**	**١,١٥١**	**-**	**٨٣,٦٥٣**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠	٢٠١٩
		ألف درهم	ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل الضريبة		٧,٠٣٩	١٠,٥٥٩
تعديلات لـ:			
خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية	١٦	٤٧٢	-
استهلاك ممتلكات ومعدات	١١	٩٠٨	١٣٥
ربح من بيع الممتلكات والمعدات		-	(١٠١)
مصاريف الفائدة على الالتزامات الإيجارية		١٠٣	-
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٨,٥٢٢	١٠,٥٩٣
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
النقص / (الزيادة) في قروض وسلف للعملاء	٧	١,٤٣٥	(٢٨,٧٥٦)
النقص / (الزيادة) في ودائع إلزامية لدى مصرف الإمارات المركزي	٥	٦٢,٩٢٦	(٦٦,٦٦٨)
(النقص) / الزيادة في ودائع العملاء	١٢	(٧١,٧٨٩)	٢٨٦,٢٩٠
الزيادة في مطلوب لأطراف ذات علاقة	٩	٤,٤٣٨	١,٠٥٤
النقص في ودائع وأرصدة مطلوبة لبنك		(٤٤)	(١٧٣)
الزيادة في مطلوب من طرف ذو علاقة	٩	(٣,٦٨٦)	(٧,٣٤٥)
(الزيادة) / النقص في موجودات أخرى	١٠	(٨٠٧)	٧٣
الزيادة في المطلوبات الأخرى	١٣	٥,٣٩٢	١,٤٤٧
شراء استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٨	(٣٠,٧٨٦)	(١,٠٧٧)
النقد المستخدم في العمليات		(٢٤,٣٩٩)	١٩٥,٤٣٨
ضريبة دخل مدفوعة		(٢,١٩٠)	(٢,١٠٥)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية		(٢٦,٥٨٩)	١٩٣,٣٣٣
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	١١	(٦,٧٨٥)	(٢٧٩)
عائدات بيع ممتلكات ومعدات		-	١٠١
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(٦,٧٨٥)	(١٧٨)
التدفقات النقدية من النشاط التمويلي			
سداد التزامات إيجارية		(١,٠٣٢)	-
صافي النقد المستخدم في النشاط التمويلي		(١,٠٣٢)	-
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما يعادله		(٣٤,٤٠٦)	١٩٣,١٥٥
النقد وما يعادله في بداية السنة		٦٢١,١٠٣	٤٢٧,٩٤٨
النقد وما يعادله في نهاية السنة	١٨	٥٨٦,٦٩٧	٦٢١,١٠٣

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١. معلومات عامة

إم سي بي بنك ليمتد – ("المركز الرئيسي") هو بنك منشأ في باكستان ومقر مكتبه الرئيسي في لاهور، باكتسان. باشر البنك أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة ٢٠١٤ كبنك للمؤسسات والشركات بفرع واحد في الوقت الحالي ("الفرع") ويقع في إمارة دبي.

العنوان المسجل لمكتب الفرع هو ص.ب: ٦٤٨١، دبي.

تعكس هذه البيانات المالية أنشطة فرع أم سي بي بنك ليمتد في دولة الإمارات العربية المتحدة فقط ("الفروع") وتستبعد جميع العمليات والموجودات والمطلوبات الخاصة بالمكتب الرئيسي.

تخضع أنشطة الفرع أيضًا لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم ٢ لعام ٢٠١٥. لقد صدر في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٠ المرسوم بقانون اتحادي رقم ٢٦ لعام ٢٠٢٠ المعدل لبعض أحكام القانون الاتحادي رقم ٢ لعام ٢٠١٥. إن الفرع بصدد مراجعة مقتضى الأحكام الجديدة وتطبيقها في موعد أقصاه سنة واحدة من تاريخ دخول التعديلات حيز التنفيذ.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

٢-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، في هذه البيانات المالية.

لم يكن لتطبيق تلك المعايير أي تأثير جوهري على الإفصاحات أو المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	ملخص
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ *الأدوات المالية*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ *الأدوات المالية: الإعتراف والقياس* والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ *إفصاحات الأدوات المالية* المتعلقة بإعادة تشكيل معيار معدل الفائدة	إن التغييرات • تدخل تعديلات على متطلبات محاسبة التحوط المحددة بحيث تطبق المنشآت متطلبات محاسبة التحوط بافتراض أن معيار معدل الفائدة الذي تستند إليه تحوط التدفقات النقدية والتدفقات النقدية من أداة التحوط لن يتم يتغير نتيجة لإعادة تشكيل معيار معدل الفائدة؛ • تعد إلزامية لجميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإعادة تشكيل معيار سعر الفائدة؛ • ليس الغرض منها تقديم إعفاء من أي عواقب أخرى ناتجة عن إعادة تشكيل معيار معدل الفائدة (إذا لم تعد علاقة التحوط تستوفي بمتطلبات محاسبة التحوط لأسباب أخرى غير تلك المحددة في التعديلات، فإن التوقف عن محاسبة التحوط مطلوب)؛ و • تتطلب إفصاحات محددة حول مدى تأثر علاقات التحوط الخاصة بالمنشآت بالتعديلات.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ *إندماج الاعمال* المتعلق بتعريف العمل التجاري

ملخص

تعديلات في تعريف الأعمال التجارية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣) هي تغييرات على الشـــروط المحددة في الملحق أ، "دليل التطبيق"، والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ فقط. هي:

- توضح أنه لكي يتم إعتبار الأنشطة كأعمال تجارية، يجب أن تتضمن مجموعة متكاملة من الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها، كحد أدنى، مدخلات وعملية جوهرية تساهم معًا بشكل كبير في القدرة على إنشاء مخرجات؛
- تضيق من تعريف العمل التجاري والمخرجات بالتركيز على السلع والخدمات المقدمة للعملاء وإزالة الإشارة إلى القدرة على خفض التكاليف؛ إضافة إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كان قد تم الإستحواذ على عملية جوهرية؛
- تضيف إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كان قد تم الحصول على عملية جوهرية؛
- تزيل تقييم ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مدخلات أو عمليات مفقودة والاستمرار في إنتاج المخرجات؛ و
- تضيف اختبار تركيز اختياري يسمح بإجراء تقييم مبسط لمعرفة ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها ليست أعمال تجارية.

تعديلات على المراجع حول الإطار المفاهيمي في المعايير الدولية للتقارير المالية- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ *السداد على أساس السهم*، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ *إندماجات الأعمال*، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٦ *استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عرض *البيانات المالية*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ *السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ *التقارير المالية المرحلية*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ *المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ *الموجودات غير الملموسة*، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ *ترتيبات امتياز الخدمة*، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ *تسديد الإلتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية*، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٠ تكاليف التجريد والكشط في مرحلة الإنتاج لمنجم سطحي، تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٢ *المعاملات بعملة اجنبية والبدل المستلم أو المدفوع مقدماً*، والتفسير رقم ٣٢ *الموجودات غير الملموسة- تكاليف الموقع الإلكتروني* - لتحديث تلك الأحكام فيما يتعلق بالمراجع إلى والإقتباس من الإطار أو للإشارة إلى ذلك عندما يتم الإشارة إلى إصدار مختلف من الإطار المفاهيمي.

قامت المجموعة بتطبيق التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام ٢، ٦، ١٥، المعايير المحاسبية الدولية أرقام ١، ٨، ٣٤، ٣٧، ٣٨، وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام ١٢، ١٩، ٢٠ و ٢٢، والتفسير رقم ٢١ في السنة الحالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	ملخص
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ *عرض البيانات المالية* والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ *التغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية* المتعلق بتعريف المادية	تجدر الإشارة بشكل خاص إلى ثلاثة جوانب جديدة للتعريف الجديد: • الإخفاء. ركز التعريف الحالي فقط على حذف أو تحريف، ومع ذلك، خلص المجلس إلى أن إخفاء المعلومات الجوهرية بالمعلومات التي يمكن حذفها يمكن أن يكون له تأثير مماثل. على الرغم من أن مصطلح التعتيم جديد في التعريف، إلا أنه كان بالفعل جزءًا من المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ (المعيار المحاسبي الدولي ١.٣٠ أ). • أن يتوقع بشكل معقول أن يحدث تأثيرًا. إن التعريف الحالي المشار إليه "يمكن أن يؤثر" والذي شعر المجلس أنه قد يُفهم على أنه يتطلب الكثير من المعلومات حيث أن أي شيء تقريبًا "يمكن" أن يؤثر على قرارات بعض المستخدمين حتى لو كانت الاحتمالية بعيدة. • المستخدمون الأساسيون. يشير التعريف الحالي فقط إلى "المستخدمين" الذين يخشى المجلس مرة أخرى أنه قد يُفهم على نطاق واسع للغاية على أنه يتطلب مراعاة جميع المستخدمين المحتملين للبيانات المالية عند تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ *عقود الإيجار* المتعلق بكوفيد – ١٩ – إمتيازات الإيجار ذات العلاقة	يوفر التعديل للمستأجرين إعفاء من تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المرتبط بكوفيد-١٩ هو تعديلاً لعقد الإيجار

باستثناء مما ذكر أعلاه، لا توجد أية معايير هامة أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تعديلات كانت سارية المفعول للمرة الأولى للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٢. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي قيد الإصدار وغير السارية بعد أو المطبقة بشكل مسبق

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	**يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد**
إعادة تشكيل معيار سعر الفائدة - المرحلة ٢ (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ *الأدوات المالية*، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ *الأدوات المالية: الإعتراف والقياس*، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ *الأدوات المالية الإفصاحات*، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ *عقود التأمين* والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ *عقود الإيجار*)	١ يناير ٢٠٢١
توفر التعديلات في إعادة تشكيل معيار سعر الفائدة - المرحلة ٢ (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦) وسيلة عملية للتعديلات التي تتطلبها إعادة التشكيل، وتوضيح أن محاسبة التحوط لم يتم إيقافها فقط نتيجةً لإعادة تشكيل ايبور، وإدخال الإفصاحات التي تسمح للمستخدمين بفهم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن إعادة تشكيل ايبور الذي تتعرض له المنشأة وكيفية إدارة المنشأة لتلك المخاطر بالإضافة إلى تقدم المنشأة في الإنتقال من ايبورز إلى معدلات مرجعية بديلة، وكيف تدير المنشأة هذا الانتقال.	
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣: *إندماج الأعمال* المتعلقة بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي تهدف التعديلات إلى تحديث مرجع قديم للإطار المفاهيمي في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ دون تغيير جوهري في متطلبات المعيار.	١ يناير ٢٠٢٢
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ الممتلكات *والآلات والمعدات* المتعلق بالعائدات قبل الاستخدام المقصود تمنع التعديلات أن تخصم من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات أي عائدات من بيع الأصناف المنتجة أثناء إحضار ذلك الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة له ليكون قادرًا على العمل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكلفة إنتاج تلك البنود، في الربح أو الخسارة.	١ يناير ٢٠٢٢
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ *المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة* المتعلق بالعقود المثقلة بالإلتزامات - تكلفة تنفيذ العقد	١ يناير ٢٠٢٢
تحدد التعديلات أن "تكلفة الوفاء" بالعقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". يمكن أن تكون التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد إما تكاليف إضافية للوفاء بهذا العقد (على سبيل المثال العمالة والمواد المباشرة) أو تخصيص التكاليف الأخرى المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقود (على سبيل المثال تخصيص رسوم الإهلاك لبند من الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في تنفيذ العقد).	

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٢. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي قيد الإصدار وغير السارية بعد أو المطبقة بشكل مسبق (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	**يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد**
التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية ٢٠١٨-٢٠٢٠ تُدخل هذه التحسينات تعديلات على المعايير التالية: • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١: *تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى* - يسمح التعديل للشركة التابعة التي تطبق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ لقياس فروق التحويل التراكمية باستخدام المبالغ المدرجة من قبل الشركة الأم، بناءً على تاريخ انتقال الشركة الأم إلى المعايير الدولية للتقارير المالية. • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ -*الأدوات المالية* - يوضح التعديل الرسوم التي تفرضها المنشأة عندما تقوم بتطبيق اختبار "١٠٪" في الفقرة ب ٣,٣,٦ من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في تقييم ما إذا كان سيتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي. تقوم المنشأة بإدراج فقط الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المنشأة (المقترض) والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المنشأة أو المقرض نيابة عن الطرف الآخر. • المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ *عقود الإيجار* - يزيل التعديل على المثال التوضيحي رقم ١٣ المرفق للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ من المثال التوضيحي لسداد التحسينات على عقد الإيجار من قبل المؤجر من أجل حل أي لبس محتمل فيما يتعلق بمعالجة حوافز الإيجار التي قد تنشأ بسبب الكيفية التي يتم بها توضيح حوافز الإيجار في ذلك المثال. • المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ *الزراعة* - يزيل التعديل المتطلبات الوارد في الفقرة ٢٢ من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ للمنشآت لاستبعاد التدفقات النقدية الضريبية عند قياس القيمة العادلة للأصل الحيوي باستخدام تقنية القيمة الحالية.	١ يناير ٢٠٢٢
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ *عرض البيانات المالية* المتعلقة بتصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة تهدف التعديلات إلى تعزيز الاتساق في تطبيق المتطلبات من خلال مساعدة الشركات على تحديد ما إذا كان يجب تصنيف الديون والمطلوبات الأخرى التي لها تاريخ تسوية غير مؤكد كمتداولة أو غير متداولة (مستحقة أو يحتمل أن تكون مستحقة السداد خلال سنة واحدة) في بيان المركز المالي.	١ يناير ٢٠٢٣
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ *عقود التأمين* تمديد الإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يغير التعديل تاريخ انتهاء الصلاحية للإعفاء المؤقت في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية، بحيث تكون الشركات مطالبة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.	١ يناير ٢٠٢٣
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧: *عقود التأمين* يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧ أن يتم قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء بالإلتزامات ويوفر نهجاً أكثر توحيداً للقياس والعرض لجميع عقود التأمين. تم تصميم هذه المتطلبات لتحقيق هدف قائم على مبدأ محاسبي متسق لعقود التأمين. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين كما في ١ يناير ٢٠٢٣	١ يناير ٢٠٢٣

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٢. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي قيد الإصدار وغير السارية بعد أو المطبقة بشكل مسبق (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧: *عقود التأمين* يقوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ بتعديل معالجة المخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ عقود التأمين في سنة ٢٠١٧. فيما يلي التغييرات الرئيسية:	١ يناير ٢٠٢٣
• تأجيل تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ لمدة سنتين إلى الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.	١ يناير ٢٠٢٣
• استبعاد نطاق إضافي لعقود بطاقات الائتمان والعقود المماثلة التي توفر تغطية تأمينية بالإضافة إلى استبعاد نطاق اختياري لعقود القروض التي تنقل مخاطر تأمين كبيرة.	
• الاعتراف بالتدفقات النقدية لإستحواذ التأمين المتعلقة بالتجديدات المتوقعة للعقد، بما في ذلك أحكام الانتقال والتنفيذ وتوجيه التدفقات النقدية لإستحواذ التأمين المعترف بها في الأعمال المستحوذة في اندماج الأعمال.	
• توضيح تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ في البيانات المالية المرحلية، مما يسمح باختيار السياسة المحاسبية على مستوى المنشأة.	
• توضيح تطبيق هامش الخدمة التعاقدية العائد إلى خدمة عائد الاستثمار والخدمات المتعلقة بالاستثمار والتغييرات في متطلبات الإفصاح.	
• توسيع خيار تخفيف المخاطر ليشمل عقود إعادة التأمين المبرمة والمشتقات غير المالية.	
• تعديلات تتطلب من المنشأة عند الإعتراف المبدئي بالإعتراف بالخسائر في عقود التأمين المثقلة بالإلتزامات الصادرة للإعتراف بالربح في عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.	
• عرض مبسط لعقود التأمين في بيان المركز المالي بحيث تقدم الجهات موجودات ومطلوبات عقود التأمين في بيان المركز المالي المحدد باستخدام محافظ عقود التأمين بدلاً من مجموعات عقود التأمين.	
• تخفيفات انتقالية إضافية لإندماج الأعمال وتخفيفات إنتقالية إضافية لتاريخ تطبيق خيار تخفيف المخاطر واستخدام نهج انتقال القيمة العادلة.	
• تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ *البيانات المالية الموحدة* والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ *استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة* (٢٠١١) المتعلقة بمعالجة بيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر والشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.	تأجيل سريان التطبيق إلى أجل غير مسمى، إلا أن التطبيق لا يزال مسموحًا به.

يتوقع الفرع أن يتم اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للفرع عندما تكون قابلة للتطبيق، وقد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة أي تأثير جوهري على البيانات المالية للفرع في فترة التطبيق الأولي.

٣- السياسات المحاسبية الهامة

بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية للفرع وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية الدولية والمتطلبات السارية لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة

أساس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الأدوات المالية المحددة المقاسة بالقيمة العادلة كما ورد في السياسات المحاسبية أدناه.

تُعرض البيانات المالية بالدرهم الإماراتي (الدرهم) وتُقرب كافة المبالغ الأخرى إلى أقرب ألف درهم، باستثناء ما يتم تحديده على خلاف ذلك.

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في سياق عملية تطبيق السياسات المحاسبية. تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الحكم أو التعقيد، أو المجالات التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات جوهرية للبيانات المالية في الإيضاح ٤.

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية:

الاعتراف بالإيرادات والمصاريف

<u>صافي إيرادات الفوائد</u>

يعترف الفرع بالإيرادات من الفوائد ومصاريف الفوائد في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر بشأن جميع الأدوات المالية المحملة بفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

تُعرف طريقة معدل الفائدة الفعلي بطريقة احتساب التكلفة المطفأة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وتوزيع الإيرادات / المصاريف على الفترة ذات الصلة. إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لحساب القيمة الحالية للمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) من خلال العمر المتوقع لأدوات التمويل والاستثمار، أو، عند الاقتضاء، على مدار فترة أقصر، للوصول إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي.

تقيد الإيرادات في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر على أساس معدل الفائدة الفعلي لأدوات التمويل والاستثمار المقاسة لاحقًا بالتكلفة المطفأة.

تُعلق الإيرادات من الفوائد على القروض والذمم المدينة غير العاملة عندما لا يكون تحقيق تلك الفوائد أو المبلغ الأصل أمرًا مجزومًا به. ويتم احتساب المبالغ المستردة بشأن القروض المكون لها مخصص بالكامل على أساس استلام النقد.

<u>صافي إيرادات الرسوم والعمولات</u>

تقيد إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر على أساس الاستحقاق عندما يتم تقديم الخدمات ذات الصلة، على سبيل المثال عند إنجاز المعاملة المتضمنة، باستثناء التي تمثل جزء لا يتجزأ من احتساب الفائدة الفعلية. إن الرسوم والعمولات المتضمنة في احتساب نسبة الفائدة الفعلية هي تلك الإيرادات والرسوم الإضافية والعائدة مباشرة إلى إصدار المنتج والتي تشكل جزءًا مكملًا لعوائد المنتجات.

المعاملات بالعملات الأجنبية

تُعرض البيانات المالية للفرع بدرهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم) وهو العملة الوظيفية للفرع وعملة عرض بياناته المالية.

وتُحول المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية المناسبة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ إبرام تلك المعاملات.

ويقيد في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة من تسوية تلك المعاملات ومن التحويل بأسعار صرف الموجودات والمطلوبات النقدية في نهاية السنة السائدة بعملات أجنبية.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية، والمثبتة بالتكلفة التاريخية، بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والمثبتة بالقيمة العادلة إلى الدرهم الإماراتي بأسعار الصرف السائدة في التواريخ التي تم فيها تحديد القيم العادلة.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للإنخفاض في القيمة (إن وجد). ويتم رسملة أية إضافات أو مصروفات لاحقة فقد إلى المدى الذي تعزز فيه المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع استخراجها من الموجودات. ويتم تحديد الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي المتوقع على النحو التالي:

	سنوات
تحسينات على المستأجرات	٣
معدات وحواسب	٣ – ١٠
أثاث وتركيبات	١٠
سيارات	٥

إن القيمة القابلة للاستهلاك هي القيمة الدفترية الكلية ناقصًا منها القيمة المتبقية المقدرة في نهاية عمرها الانتاجي.

ويتم إجراء مراجعة على الأعمار الانتاجية والقيم المتبقية التي تحدد احتساب استهلاك بنود الممتلكات والمعدات في نهاية تاريخ كل تقرير بغية النظر في أية تغيرات تطرأ على الظروف.

ويتم تحديد الأرباح والخسائر من الاستبعادات بمقارنة العوائد مع القيمة الدفترية ثم يتم قيدها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

الموجودات غير الملموسة

تُقاس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها استحواذًا منفصلًا بالتكلفة عند الاعتراف المبدئي، وتُدرج بعده بالتكلفة بعد خصم أي إطفاء متراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة، إن وجدت. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على مدار أعمارها الاقتصادية مع تقييمها لانخفاض القيمة متى وجد ما يدل على احتمالية تعرض الأصل غير الملموس لانخفاض في قيمته. ويتم إجراء مراجعة على فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للأصل غير الملموس الذي له عمر انتاجي محدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل. تحتسب التغيرات على العمر الانتاجي المتوقع أو المنافع الاقتصادية المتوقعة المستقبلية المتضمنة بالأصل بتغير طريقة وفترة الاستهلاك، حسب الاقتضاء، مع اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. ويتم إثبات مصاريف الإطفاء على الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في فئة المصاريف بما يتفق مع وظيفة الأصل غير الملموس. وفيما يلي العمر الانتاجي المتوقع:

	سنوات
برامج	٣

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

يجري الفرع، في نهاية كل فترة تقرير، مراجعة على القيم الدفترية للموجودات الملموسة وغير الملموسة لتحديد وجود مؤشر يدل على انخفاض قيمة تلك الموجودات. وإن عثر على أي مؤشر يدل على ذلك، فيتم تقدير القيمة المستردة للموجودات لتحديد قيمة الخسارة (إن وجدت). أما عندما يتعذر تقدير القيمة المستردة للأصل فردياً، فيقدر الفرع القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التابعة للأصل.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد في القيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة البيع أو القيمة الناتجة عن الاستعمال، أيهما أعلى. عند تقييم القيمة الناتجة عن الاستعمال، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة (تتمة)

إذا كان من المتوقع أن تقل القيمة القابلة لاسترداد الأصل (أو وحدة توليد النقد) عن قيمته الدفترية، يتم تخفيض قيمة الأصل الدفترية (أو وحدة توليد النقد) لقيمتها القابلة للاسترداد. ويتم قيد خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل الشامل إلا أن يكن الأصل المعني مدرجًا بقيمة معاد تقييمها، وعندها يتم معاملة خسارة انخفاض القيمة كنقص ناتج عن إعادة التقييم.

وعند استرداد خسارة الانخفاض لاحقاً، فيتم زيادة صافي القيمة الدفترية للموجود (وحدة توليد النقد) حتى تصل إلى قيمة الاسترداد المقدرة لها، على ألا تزيد صافي قيمتها الدفترية المعدلة عن صافي قيمتها الدفترية فيما لو لم يكن هناك انخفاض في قيمة الموجود (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم الاعتراف بتراجع خسارة انخفاض القيمة فوراً في بيان الدخل الشامل إلا أن يكن الأصل المعني مدرجًا بقيمة معاد تقييمها، وعندها يتم معاملة خسارة انخفاض القيمة كزيادة ناتجة عن إعادة التقييم.

الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما يصبح الفرع طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

وتقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة. تكاليف المعاملة التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار الموجودات المالية والتي يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي كمقاس: بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. ويقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- احتفاظ الأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة وجود تدفقات نقدية هي فقط بمثابة مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تفي بالشروط التالية ولم يتم تحديدها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- احتفاظ الأصل ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة وجود تدفقات نقدية هي فقط بمثابة مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

عند الاعتراف المبدئي باستثمارات الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة، قد يختار الفرع بشكل لا نهائي إدخال التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر، بحيث يكون هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدى.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، يجوز للفرع أن يحدد نهائيًا أن أي من الموجودات المالية يستوفي بالمتطلبات الواجب قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال

يقوم الفرع بإجراء تقييم لهدف نموذج العمل الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات إلى الإدارة.

تشمل المعلومات التي تم النظر فيها:

- السياسات والأهداف للمحفظة وتنفيذ تلك السياسات في عمليًا. على وجه الخصوص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحصيل الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على ملف معدل فائدة معين، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الفرع بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية الموجودة ضمن نموذج العمل) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- تواتر وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات و
- توقعاتها حول نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم اعتبار المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بمنأى عن غيرها، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف الفرع المعلن لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنها ليست محتجزة لجمع التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات رأس المال والفائدة ("اختبار مدفوعات رأس المال والفائدة")

لأغراض تتعلق بهذا التقييم، يتم تعريف "الأصل" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. وتُعرّف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات رأس المال والفائدة فقط، ينظر الفرع في الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط.

عند إجراء التقييم، ينظر الفرع في:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير حجم وتوقيت التدفقات النقدية؛
- ميزات الإعفاءات المالية.
- شروط السداد المسبق والتمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة الفرع بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثل ترتيبات تعاقدية على الموجودات المالية لا تتضمن حق الرجوع فيها)؛ و
- الميزات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للنقود - على سبيل المثال إعادة ضبط دورية لسعر الفائدة.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

إعادة التصنيف

لا يعاد تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف بها مبدئيًا، إلا في الفترة التي تلي قيام الفرع بتغيير نموذج أعماله لإدارة الموجودات المالية.

إلغاء الإعتراف

لا يتم الاعتراف بأي ربح / خسارة متراكمة ومعترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالأوراق المالية الاستثمارية في الأسهم المحددة بالدخل الشامل الآخر في حساب الربح أو الخسارة عند إلغاء هذه الأوراق المالية.

الأوراق المالية الاستثمارية

تشمل الأوراق المالية الاستثمارية:

- أوراق استثمار الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، وبعد ذلك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- أوراق الدين الخاصة بالاستثمار في الأسهم وحقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ هذه بالقيمة العادلة مع التغييرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة.
- أوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- الأوراق المالية للاستثمار في الأسهم المعينة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، والتي يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة بنفس الطريقة التي يتم بها قياس الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والعكوسات، و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة.

يختار الفرع أن يدخل على الدخل الشامل الآخر تغييرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة. يتم الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف الأولي ولا يمكن إلغاؤه.

لا يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أدوات حقوق الملكية إلى ربح أو خسارة ولا يتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة. يتم إثبات توزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة ما لم تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة عند بيع أي استثمار.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

تقاس المطلوبات المالية غير المحتفظ بها للتداول والتي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالتكلفة المطفأة في نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة. يتم تحديد القيم الدفترية للمطلوبات المالية التي يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة بناءً على طريقة معدل الربح الفعلي. تشمل المطلوبات المالية للفرع بالتكلفة المطفأة ودائع العملاء والودائع والأرصدة المطلوبة للبنك والمطلوب إلى الأطراف ذات الصلة والمطلوبات الأخرى.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

لا يقوم الفرع بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية إلا عندما يتم سداد التزامات الفرع أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. إن الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية غير المحققة والمقابل المدفوع ومستحق السداد، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات متكبدة، يتم الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

انخفاض القيمة

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم الفرع بتكوين مخصصات خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الودائع والأرصدة والمستحقات من البنوك.
- الأوراق المالية الاستثمارية للديون المدرجة بالتكلفة المطفأة؛
- القروض والسلف للعملاء.
- الموجودات المالية الأخرى؛
- التزامات القروض؛ و
- الضمانات المالية والعقود

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة منخفضة القيمة الائتمانية (والتي يتم تناولها بشكل منفصل أدناه)، يتعين قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال مخصص الخسارة بمبلغ يساوي:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا، مثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني الناتجة عن تلك الأحداث الافتراضية على الأداة المالية التي يمكن تحقيقها خلال ١٢ شهرًا من تاريخ إعداد التقرير، (يشار إليها بالمرحلة ١)؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني والتي تنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة على مدى عمر الأداة المالية، (يشار إليها بالمرحلة ٢ والمرحلة ٣).

يتعين تكوين مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني الكامل لأي من الأدوات المالية إذا كانت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية قد شهدت ارتفاع ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي. أما بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، فيتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض القيمة (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التقدير المرجح بالاحتمالية للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للفرع بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الفرع استلامها الناشئة عن ترجيح سيناريوهات اقتصادية مستقبلية متعددة، مخصومة بمعدل الفائدة للأصل.

- بالنسبة لالتزامات القروض غير المسحوبة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للفرع إذا قام صاحب الالتزام بسحب القرض والتدفقات النقدية التي يتوقع الفرع استلامها في حال تم سحب القرض؛ و
- بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لاسترداد حامل أداة الدين المضمونة، مطروحاً منها أي مبالغ يتوقع الفرع استلامها من حامل الأداة أو المدين أو أي طرف آخر.

يقيس الفرع الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي، أو على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تشترك في خصائص مخاطر اقتصادية مماثلة. يستند قياس بدل الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا كان يتم قياسه على أساس فردي أم جماعي.

يستعين الفرع بنماذج إحصائية لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ،فإن المدخلات الرئيسية المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي:

- احتمالية التعثر؛
- الخسارة بافتراض التعثر؛ و
- التعرضات عند التعثر

تستمد هذه المقاييس من النماذج الإحصائية المطورة داخليًا والبيانات التاريخية الأخرى، ويتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية.

العمر المتوقع

تعكس مخصصات الخسارة بالنسبة للأدوات في المرحلة ٢ أو المرحلة ٣ خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني المتبقي المتوقع للأداة. بالنسبة لمعظم الأدوات، فإن العمر الزمني المتوقع يقتصر على المدة التعاقدية المتبقية. يتم منح إعفاء لبعض الأدوات ذات الخصائص التالية: (أ) تتضمن الأداة كلا من عنصر التزام القرض وغير المسحوب؛ (ب) القدرة التعاقدية على المطالبة بالسداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب؛ و (ج) لا يقتصر التعرض لخسائر الائتمان على فترة الإشعار التعاقدية. بالنسبة للمنتجات المتضمنة في نطاق هذا الإعفاء، قد تتجاوز العمر الزمني المتوقع المدة التعاقدية المتبقية وهي الفترة التي لا يتم خلالها الحد من التعرض لخسائر الائتمان من خلال إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية العادية لدينا. وتختلف هذه الفترة حسب المنتج وفئة المخاطر ويتم تقديرها بناءً على خبرتنا التاريخية مع التعرضات المماثلة ومراعاة إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتم اتخاذها كجزء من دورة المراجعة الائتمانية المنتظمة. تشمل المنتجات المتضمنة في نطاق هذا الإعفاء بطاقات الائتمان وأرصدة السحب على المكشوف وبعض خطوط الائتمان المتضمنة. ويتطلب تحديد الأدوات الموجودة في نطاق هذا الإعفاء وتقدير العمر الزمني المتبقي المناسب بناءً على خبرتنا التاريخية وممارسات تخفيف مخاطر الائتمان اتخاذ حكمًا جوهريًا.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض القيمة (تتمة)

تعريف التعثر

يعتبر الفرع أن الأصل المالي متعثر في السداد عندما:

- أن يكون قد ثبت لأسباب مالية أو غير مالية، أنه من غير المرجح أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للفرع بالكامل دون لجوء الفرع لبعض الإجراءات، مثل إجراءات تحقيق الضمان (إن وجد) أو
- تخطي المقترض لاستيفاء أي من الالتزامات الائتمانية الكبيرة للفرع لفترة ٩٠ يومًا أو أكثر.

عند تقييم ما إذا كان المقترض في حالة تعثر، يأخذ الفرع في الاعتبار المؤشرات التالية:

(١)االمؤشرات النوعية - على سبيل المثال الخروقات الجوهرية للعقد؛

(٢)المؤشرات الكمية - على سبيل المثال حالة التعثر وعدم سداد أي التزام على نفس العميل / مجموعة العملاء تجاه البنوك؛ و

(٣)مؤشرات تتعلق بالبيانات التي تم تطويرها داخليًا والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.

المدخلات المتضمنة في تقييم ما إذا كان التعرض على التمويل متعثرًا وقد تختلف أهميته بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف.

الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية

يكون الأصل المالي "منخفض القيمة ائتمانيًا"، عندما يقع حدث واحد أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية بأنها موجودات المرحلة ٣. تتضمن أدلة انخفاض القيمة الائتمانية بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛
- خرق العقد مثل أحداث التعثر أو تخطي الاستحقاق؛
- اختفاء سوق نشط للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

قد يتعذر تحديد حدث منفصل واحد - بدلاً من ذلك، قد يترتب على التأثير المشترك للعديد من الأحداث انخفاض قيمة الموجودات المالية. يقوم الفرع بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي تمثل موجودات مالية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كانت أدوات الدين السيادية أو التجارية قد انخفضت قيمتها الائتمانية، ينظر الفرع في عوامل مثل توقيت مدفوعات القسيمة وتصنيفات الائتمان وقدرة المقترض على جمع التمويل.

يُعتبر القرض منخفض القيمة الائتمانية عندما يُمنح امتياز للمقترض بسبب تدهور الوضع المالي للمقترض، ما لم يكن هناك دليل يشير إلى أنه قد ترتب على منح الامتياز انخفاض خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية انخفاضًا كبيرًا وأنه لا توجد مؤشرات أخرى لانخفاض القيمة. وبالنسبة للموجودات المالية التي يتم فيها إعدادها للحصول على الامتيازات دون منحها، يُعتبر الأصل منخفض القيمة عندما يكون هناك دليل ملحوظ على انخفاض قيمة الائتمان بما في ذلك استيفاء تعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد (انظر أدناه) مؤشرات عدم الاستعداد للسداد وإيقاف الدعم إذا تأخرت المبالغ لمدة ٩٠ يومًا أو أكثر.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض القيمة (تتمة)

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

إذا تم إعادة التفاوض على شروط الأصل المالي أو تعديله أو استبدال أحد الموجودات المالية الحالية بأخرى جديدة بسبب الصعوبات المالية للمقترض، يتم إجراء تقييم لمعرفة ما إذا كان ينبغي إلغاء تحديد الأصل المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل القائم، فسيتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الأصل المالي المعدل في احتساب العجز النقدي من الأصل القائم.
- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة ستؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالموجودات الموجودة، فإنه يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الأصل المالي القائم عند إلغاء الاعتراف به. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب النقص النقدي من الموجودات المالية الحالية. يتم خصم العجز النقدي من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف إلى تاريخ إعداد التقرير باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقع معقول للاسترداد، مثل فشل المدين في بدء خطة السداد. يصنف الفرع أن أي قرض أو ذمة مدينة مؤهلة للشطب عندما يفشل المدين في سداد المدفوعات تعاقدية التي تخطت استحقاقها لفترة تزيد عن ٣٦٠ يومًا. عندما يتم شطب القروض أو الذمم المدينة، يواصل الفرع مزاولة نشاط التنفيذ لمحاولة استرداد الذمم المدينة المستحقة. عند إجراء عمليات الاسترداد يتم قيدها في الربح أو الخسارة.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المُصدر تسديد مدفوعات محددة لسداد قيمة الحامل عن الخسارة التي تكبدها بسبب فشل المدين المحدد في سداد المبالغ المستحقة السداد وفقًا لشروط أداة الدين.

يتم قياس عقود الضمان المالي المصدرة مبدئيًا بقيمها العادلة، وإذا لم يتم تحديدها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ولا تنشأ عن نقل الموجودات المالية، يتم قياسها لاحقًا بالقيمة الأعلى لـ:

- مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيصا مخصومًا منه، حسب الاقتضاء، المبلغ التراكمي للإيرادات المثبتة وفق سياسات الفرع بشأن الإيرادات.

يتم تقديم عقود الضمان المالي غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمخصصات في بيان المركز المالي ويتم تقديم إعادة القياس في إيرادات أخرى.

لم يحدد الفرع أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

فترة التصحيح

يستمر الفرع في مراقبة هذه الأدوات المالية لفترة اختبار لا تقل عن ١٢ شهرًا للتأكد من انخفاض خطر التخلف عن السداد بما يكفي قبل رفع مستوى التعرض من الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ٢) إلى ١٢ شهرًا (المرحلة ١).

يراقب الفرع فترة اختبار لا تقل عن ٣ أقساط (لعمليات السداد على أساس ربع سنوي أو أقصر) و ١٢ شهرًا (في الحالات التي تكون فيها سداد الأقساط لأكثر من ربع سنوي) بعد إعادة الهيكلة، قبل الترقية من المرحلة ٣ إلى ٢.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم رصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقًا للمكافأة الحالية وعدد سنوات الخدمة المتراكمة في نهاية كل فترة تقرير. ويتم رصد مخصص نهاية الخدمة للمواطنين الإماراتيين، باستثناء الموظفين الأخرين المعينيين من المركز الرئيسي، طبقًا لسياسة الفرع والتي لا تقل عما تقتضيه قوانين العمل السارية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

عقود الإيجار

الفرع كمستأجر

يقوم الفرع بتقييم ما إذا كان العقد أو يحتوي على إيجار، في بداية العقد. تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام ومطلوب إيجار مقابل فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرفة بأنها عقود إيجار بمدة إيجار تبلغ ١٢ شهرًا أو أقل) وإيجارات الموجودات ذات القيمة المنخفضة. بالنسبة لهذه الإيجارات، تعترف المجموعة بدفعات الإيجار كمصروفات تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار ما لم يكن الأساس المنهجي الآخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المنافع الاقتصادية من الموجودات المؤجرة.

يتم قياس الالتزامات الإيجارية مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء، ويتم خصمها باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار. إذا لم يكن من الممكن تحديد هذا السعر بسهولة، فإن المجموعة تستخدم معدل الاقتراض الإضافي.

تشتمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس الالتزامات الإيجارية على:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة المضمنة)، ناقصًا أي حوافز تأجير؛ ومدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو سعر، يتم قياسه مبدئيًا باستخدام المؤشر أو السعر في تاريخ البدء؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر متأكدًا بشكل معقول من ممارسة الخيارات؛ و
- سداد غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة خيار لإنهاء الإيجار.

يتم عرض الالتزامات الإيجارية ضمن "المطلوبات الأخرى" في بيان المركز المالي. يتم قياس الالتزامات الإيجارية لاحقًا عن طريق زيادة القيمة الدفترية لتعكس الفائدة على الالتزامات الإيجارية (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) وعن طريق تخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المسددة.

يقوم الفرع بإعادة قياس الالتزامات الإيجارية (كما يجري تعديل مناظر لموجودات حق الاستخدام ذات الصلة) كلما:

- تغيرت مدة الإيجار أو حدث تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس الالتزامات الإيجارية عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المنقحة باستخدام معدل الخصم المنقح.
- تغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو سعر أو تغير في السداد المتوقع بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس الالتزامات الإيجارية عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المنقحة باستخدام معدل الخصم الأولي (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب تغير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- تم تعديل عقد الإيجار مع عدم احتساب تعديل الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس الالتزامات الإيجارية عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المنقحة باستخدام معدل الخصم المنقح.

لم يقم الفرع بإجراء أي تعديلات من هذا القبيل خلال السنوات المعروضة.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقود الإيجار (تتمة)

الفرع كمستأجر (تتمة)

تشتمل موجودات حق الاستخدام على القياس الأولي لالتزام الإيجار المقابل، ودفعات الإيجار التي تتم في أو قبل يوم البدء، ناقصًا أي حوافز إيجار مستلمة وأي تكاليف مباشرة أولية. يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى فترة الإيجار الأقصر والعمر الإنتاجي للأصل الأساسي. إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تعكس تكلفة حق استخدام الأصل أن الفرع يتوقع ممارسة خيار الشراء، يتم استهلاك أصل حق الاستخدام ذي الصلة على مدار العمر الإنتاجي للأصل الأساسي . يبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كجزء من "ممتلكات ومعدات" في بيان المركز المالي. يطبق الفرع المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ لتحديد ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد انخفضت قيمته أم لا ويحسب خسارة انخفاض القيمة المحددة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس الالتزامات الإيجارية وموجودات حق الاستخدام. يتم الاعتراف بالمدفوعات ذات الصلة كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي أدى إلى سداد تلك المدفوعات ويتم تضمينها في بند "المصروفات العمومية والإدارية" في بيان الربح أو الخسارة.

وكوسيلة عملية، يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ للمستأجر بعدم فصل المكونات غير الإيجارية، وبدلاً من ذلك يقوم بالمحاسبة عن أي عقد إيجار ومكونات غير إيجارية مرتبطة به كتعاقد واحد. لم يستخدم الفرع هذه الوسيلة العملية.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الفرع التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة أحداث سابقة ويكون من المحتمل أن يُطلب من الفرع تسديد هذا الالتزام ويمكن تقدير تكلفة هذه المخصصات تقديرًا موثوقًا به.

يعتبر المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير لتسوية الالتزام الجاري في نهاية فترة التقرير مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. حيث تقاس المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية هذا الالتزام، ومن ثم فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

عندما يكون من المتوقع إسترداد جميع المنافع الإقتصادية اللازمة لتسوية أحد المخصصات من طرف ثالث، يتم إدراج الذمة كأصل إذا أصبح من المؤكد بالفعل أنه سيتم إستلام التعويض وإذا كان من الممكن قياس مبلغ الذمة المدينة بشكل موثوق.

يتم قيد وقياس الالتزامات الحالية الناتجة من العقود المثقلة بالالتزامات كمخصصات. ويعتبر العقد المثقل بالالتزامات حاصلًا متى ترتب على الفرع عقد تزيد فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها بشأن استيفاء الالتزامات المفروضة بموجب العقد قيمة المنافع الاقتصادية المتوقع تحصيلها من وراء العقد.

القبولات

تسجل القبولات كمطلوب مالي في بيان المركز المالي مع ما يرتبه من حق إعادة السداد من العميل كأصل مالي، وبالتالي تم احتساب التعهدات المتعلقة بالقبولات كموجودات مالية ومطلوبات مالية.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الاعتمادات المستندية

إن الاعتمادات المستندية الصادرة بالنيابة عن عملاء الفرع هي عقود يكفل الفرع بموجبها دفع الأموال بالنيابة عن العميل إلى مالك البضائع الموردة للعميل. ويتم دفع المبالغ المالية فقط عند التفاوض على المستندات من قبل المورد وإشعار البنك بها.

ويتم قيد الإيرادات المحصلة لإصدار الاعتماد والتسليم اللاحق للفواتير بموجب الاعتماد كإيرادات رسوم وعمولات فور تحصيلها.

التعهدات بتمديد الاعتمادات

تمثل هذه التعهدات تعهدات صارمة يعتمدها الفرع لعملائه بمد أجل الاعتماد وفقًا للشروط والأحكام الواردة بالاتفاقية وتعتبر بنود خارج التزامات الميزانية.

الضرائب

تتألف ضرائب الدخل من الضريبة الحالية، ويتم قيدها في بيان الربح أو الخسارة. إن الضريبة الحالية هي القيمة الضريبية المتوقع دفعها على الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة للسنة محسوبة باستخدام النسب الضريبية السائدة فعلًا أو إلى حد كبير في تاريخ إعداد التقرير. ويقوم الفرع بتكوين مخصص للمطلوبات الضريبة الحالية التي قد تظهر على أساس المبالغ المتوقع سدادها للسلطات الضريبية.

تسدد الضريبة المؤجلة للفروق المؤقتة في تاريخ إعداد التقرير بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمها الدفترية لأغراض إعداد التقارير المالية.

تتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات الضريبة المؤجلة في تاريخ كل تقرير وتقليلها إلى الحد الذي يصبح فيه من غير المحتمل وجود أرباح ضريبية كافية للسماح باستخدام كل الضريبة المؤجلة أو جزء منها.

يتم إعادة تقييم موجودات الضريبة المؤجلة غير المعترف بها في كل تاريخ تقرير ويتم الاعتراف بها إلى الحد الذي يصبح من المحتمل فيه أن الأرباح الضريبية المستقبلية ستسمح باسترداد موجودات الضريبة المؤجلة.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة بالمعدلات الضريبية المتوقع تطبيقها في السنة التي يتم فيها تحقيق الأصل أو تسوية المطلوب، بناءً على معدلات الضرائب وقوانين الضرائب التي تم تشريعها أو قد تم تشريعها إلى حد كبير في تاريخ إعداد التقرير.

٤- الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

عند تطبيق السياسات المحاسبية للفرع المبينة في إيضاح ٣، يتطلب من الإدارة اتخاذ بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات الهامة التي تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات. كما يتعين على الإدارة كذلك ممارسة حكمها. ويتم تقييم تلك الأحكام والتقديرات والافتراضات بشكل مستمر وتستند على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، تتضمن الحصول على أدلة مهنية وتوقعات بشأن الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها ملائمة في ظل الظروف.

يتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بشكل مستمر. يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها إعادة تقييم هذه التقديرات وذلك في حالة أن التعديلات الناتجة عن إعادة التقييم تؤثر على تلك الفترة فقط. أما في حالة كون التعديلات الناتجة عن إعادة تقييم التقديرات تؤثر في الفترة الحالية والفترات المستقبلية فيتم تسجيلها في الفترات الحالية والمستقبلية. فيما يلي الأمور المهمة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات، أو الافتراضات أو الأحكام:

الأحكام الجوهرية المتخذة في تطبيق السياسات المحاسبية للفرع

فيما يلي الأحكام الهامة، بصرف النظر عن تلك التي تنطوي على تقديرات، التي اتخذتها الإدارة في سياق عملية تطبيق السياسات المحاسبية للفرع والتي تتضمن أكثر التأثيرات أهمية على المبالغ المقيدة في البيانات المالية:

ويستمر تطور جائحة كوفيد-١٩ وتواصل البيئة الاقتصادية التي نعمل فيها للتعرض للتقلبات المستمرة، والتي يمكن أن تستمر في التأثير سلبًا على نتائجنا المالية، إذ يظل من غير المؤكد مدى فترة جائحة كوفيد-١٩ وفعالية الخطوات التي لا تزال الحكومات والبنوك المركزية تتخذها استجابة لتفشي وباء كوفيد-١٩. تتطلب البيئة الحالية أحكامًا وتقديرات معقدة بشكل خاص في جوانب معينة. وإننا من جانبنا نراقب عن كثب الظروف المتغيرة وتأثيراتها.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٤- الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

الأحكام الجوهرية المتخذة في تطبيق السياسات المحاسبية للفرع (تتمة)

تأثير كوفيد-١٩ على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

على الرغم من التأثير بعيد المدى الذي ترتب على تفشي وباء كوفيد-١٩ وتأثيره على اقتصاد الإمارات العربية المتحدة، إلا أن الاقتصاد يشهد عودة تدريجية إلى المسار الصحيح بعد تخفيف إجراءات الإغلاق. اعتمدت الحكومة ومصرف الإمارات المركزي عددًا من الإجراءات لمساعدة الأعمال التجارية وتخفيف تأثير الوباء من خلال خطة الدعم الاقتصادية الشاملة الموجهة.

وعند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة، أخذ الفرع بالحسبان التأثير المحتمل الناجم عن جائحة كوفيد-١٩ (بناءً على المعلومات المتاحة) وكذلك الدعم الاقتصادي وتدابير الإعانة التي وفرتها الحكومات والبنوك المركزية. لقد راعى الفرع أيضًا الإشعارات الصادرة عن مصرف الإمارات المركزي فيما يتعلق بخطة الدعم الاقتصادية الشاملة الموجهة و "معالجة الخسارة الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في سياق أزمة كوفيد -١٩" بالإضافة إلى التوجيهات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

يعمل الفرع ضمن إطار عملية حوكمة مخصصة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تم إنشاؤها لمراجعة عمليات التنقل بين مراحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والموافقة عليها، والتعديلات التي تُدخلها الإدارة على تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وسيناريوهات الاقتصاد الكلي والأوزان المرجحة.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، لا يتوجب نقل القروض من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢ إلا إذا كانت موضوع الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ إنشائها. يترتب عليها وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما تشهد مخاطر التعثر في السداد زيادة جوهرية.

يواصل الفرع تقييم المقترضين بحثًا عن مؤشرات أخرى لعدم الرغبة في السدد، مع الأخذ في الاعتبار السبب الضمني وراء أي صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن يكون ذلك السبب مؤقتًا على إثر تفشي كوفيد-١٩ أو أنه سبب سيكون على المدى الطويل.

وخلال عام ٢٠٢٠، دشن الفرع برنامجًا لتخفيف المدفوعات لدعم عملائه المتأثرين إما عن طريق تأجيل الفائدة / رأس المال لفترة أو من خلال تعديل الأقساط الشهرية. يعتقد الفرع أن تمديد إعفاءات السداد لا يؤدي تلقائيًا إلى تفعيل الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان حيث يتوقع أن يكون التأثير على أعمال العملاء قصير الأجل. بالنسبة لجميع العملاء الآخرين، يواصل الفرع النظر في شدة ومدى التأثير المحتمل لتفشي وباء كوفيد-١٩ على القطاع الاقتصادي والتوقعات المستقبلية، والتدفقات النقدية والقوة المالية، وخفة الحركة والتغيير في ملف المخاطر جنبًا إلى جنب مع السجل السابق في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

وفقًا لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمصرف المركزي الإماراتي في سياق كوفيد-١٩، قسم الفرع عملاءه المستفيدين من تأجيل السداد إلى مجموعتين (المجموعة ١ والمجموعة ٢). بالنسبة للعملاء الذين لا يتوقع أن يواجهوا تغييرات جوهرية في جدارتهم الائتمانية، بخلاف مشكلات السيولة الناجمة عن أزمة كوفيد-١٩، يمكن الاحتفاظ بالتدريج على نفس المستوى وتصنيفه في المجموعة ١.

لا يُتوقع أن يؤثر كوفيد-١٩ بشكل كبير بأي عملاء على المدى الطويل، ولا يتوقع أن يواجهوا تدهوراً ملحوظًا في جدارتهم الائتمانية يؤدي إلى ترحيلها إلى المرحلة ٢ وتصنيفها في المجموعة ٢.

تم تقييم الأثر المحاسبي لتمديد / إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية بسبب كوفيد-١٩ وتم معالجته وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ لتعديل شروط التعاقد.

٤- الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

الأحكام الجوهرية المتخذة في تطبيق السياسات المحاسبية للفرع (تتمة)

معقولية المعلومات المستقبلية والأوزان الترجيحية

في ضوء البيئة الاقتصادية الحالية غير المؤكدة، قام الفرع بتقييم مجموعة من سيناريوهات الاقتصاد الكلي المحتملة والأوزان المرتبطة بها، وتحليل تأثيرها على تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية العام. وفقًا لذلك، استخدم الفرع توقعات الاقتصاد الكلي لتعكس تأثير كوفيد-١٩، باستخدام سيناريوهات خط الأساس والجوانب الصعودية والهبوطية مع أوزان ٣٠٪ و ٣٠٪ و ٤٠٪ على التوالي. كما طبق الفرع أيضًا تعديلات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى المحفظة على التعرضات بناءً على المناطق الجغرافية والقطاعات المتأثرة. يواصل الفرع تقييم التعرضات الكبيرة بشكل فردي لأي تحركات سلبية بسبب كوفيد-١٩.

وفي ظل أية تنبؤات اقتصادية، فتخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لعدم اليقين المتأصل وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية اختلافًا كبيرًا عن تلك النتائج المتوقعة.

وتواصل إدارة الائتمان في الفرع تدريجياً في جمع جميع المعلومات المتعلقة بحالة كل عميل تقدم بطلب للحصول على إعفاء في شكل تأجيل خلال الفترة الحالية. بمجرد توفر معلومات كافية للتأكد من الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، ستصنف الإدارة هؤلاء العملاء في المجموعة ٢. وسيتم تقديم نفس الشيء إلى لجنة الائتمان للموافقة على تحديد المرحلة المناسبة للعميل.

تحليل العملاء المستفيدين من تأجيل الدفع

يحتوي الجدول أدناه على تحليل للمبلغ المؤجل والأرصدة القائمة للعملاء المستفيدين من تاجيل السداد

ألف درهم	العملاء الشركات	العملاء الأفراد	المجموع
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
المبلغ المؤجل	١,١٠٨	-	١,١٠٨
يطرح: مبالغ معاد سدادها خلال السنة	-	-	-
	١,١٠٨	-	١,١٠٨
التعرض (الإجمالي)	١٥,٧١١	-	١٥,٧١١
خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهر	٦٥٢	-	٦٥٢
عدد العملاء / الحسابات	٢	-	٢

وفقًا لمتطلبات المصرف المركزي، قام الفرع بتقسيم عملائه المستفيدين من تأجيل السداد إلى مجموعتين على النحو التالي:

- المجموعة ١: تشمل العملاء الذين لا يُتوقع لهم مواجهة تغييرات ملحوظة في جدارتهم الائتمانية، بما يتجاوز مشكلات السيولة والذين يتأثرون مؤقتًا وبشكل معتدل بأزمة كوفيد-١٩.

  بالنسبة لهؤلاء العملاء، يُعتقد أن تأجيل السداد فعال، وبالتالي لا يُتوقع أن تتأثر القيمة الاقتصادية للتسهيلات بشكل جوهري. يخضع هؤلاء العملاء للمراقبة المستمرة لأية تغييرات في جدارتهم الائتمانية لمدى ملاءمة تجميعهم في المجموعة الخاصة بهم وتدريجهم وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

- المجموعة ٢: تشمل العملاء المتوقع أن يواجهوا تغيرات جوهرية في جدارتهم الائتمانية، بالإضافة إلى أمور السيولة التي ستتم معالجتها عن طريق تأجيل السداد.

يتضمن هؤلاء العملاء نسبة كافية من التدهور في مخاطر الائتمان للبدء في عملية التدرج وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. يواصل الفرع مراقبة الجدارة الائتمانية لهؤلاء العملاء، لا سيما المؤشرات على عدم القدرة على سداد أي من التزاماتهم عند استحقاقها.

٤- الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

الأحكام الجوهرية المتخذة في تطبيق السياسات المحاسبية للفرع (تتمة)

تحليل العملاء المستفيدين من تأجيل السداد (تتمة)

يتم تصنيف جميع العملاء المستفيدين من تأجيل السداد في المجموعة ١ ولا يوجد عملاء مصنفين في المجموعة ٢ في تاريخ إعداد التقرير. ويمثل العملاء المستفيدون من تأجيل السداد المرحلة الأولى من الخسائر الائتمانية المتوقعة، ولم تحدث أي عمليات تدرج بين المراحل خلال السنة.

ويتواصل التأثير الناجم عن أزمة كوفيد-١٩ في إحداث اضطرابات على الاقتصاد الفعلي. في ضوء ذلك، اتخذ الفرع نهجًا استباقيًا وعلى أساس مستمر لجميع العملاء، حيث يواصل الفرع النظر في شدة ومدى التأثير المحتمل لتفشي وباء كوفيد-١٩ على القطاعات الاقتصادية والتوقعات والتدفقات النقدية والقوة المالية وخفة الحركة والتغيير في تعريف المخاطر جنبًا إلى جنب مع السجل السابق والتكيف مع الوضع بشكل مستمر. وفقًا لذلك، تخضع جميع قرارات التدريج والتجميع لمراجعة منتظمة للتأكد من أنها تعكس وجهة نظر دقيقة لتقييم الفرع للجدارة الائتمانية للعملاء كما في تاريخ إعداد التقرير.

تقييم نموذج العمل

يعتمد تصنيف الموجودات المالية وقياسها على نتائج "مدفوعات رأس المال والفائدة فقط" واختبار نموذج العمل. يحدد الفرع نموذج العمل بما يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. يتضمن هذا التقييم حكمًا يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مديري الموجودات. يراقب الفرع الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إلغاء تحققها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب تتفق مع هدف العمل الذي تم الاحتفاظ به من أجله. تعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المستمر للفرع حول ما إذا كان نموذج العمل الذي تحتفظ به الموجودات المالية المتبقية لا يزال ملائماً وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج العمل وما إذا كان هناك تغيير محتمل في تصنيف تلك الموجودات الموجودات.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا لموجودات المرحلة الأولى، أو موجودات الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى العمر الزمني لموجودات المرحلة ٢ أو المرحلة ٣. ينتقل الأصل إلى المرحلة ٢ عندما تزداد مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ما الذي يمثل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. عند تقدير ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد ازدادت بشكل ملحوظ، يأخذ الفرع في الاعتبار المعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة والقابلة للدعم، ويفترض أن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان إذا كان العميل قد تجاوز ٣٠ يومًا بسبب إجراء السداد التعاقدي.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم الفرع مختلف النماذج والافتراضات في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق الحكم في تحديد أنسب نموذج لكل نوع من الموجودات، وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في هذه النماذج، بما في ذلك الافتراضات التي تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

تحديد مدة الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو فترات ما بعد خيارات الإنهاء) فقط في مدة الإيجار إذا تيقن بشكل معقول تمديد عقد الإيجار (أو لم يتم إنهاؤه).

٤- الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

الأحكام الجوهرية المتخذة في تطبيق السياسات المحاسبية للفرع (تتمة)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، لا يتوجب نقل القروض من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢ إلا إذا كانت موضوع الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ إنشائها. يترتب عليها وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما تشهد مخاطر التعثر في السداد زيادة جوهرية.

يواصل الفرع تقييم المقترضين بحثًا عن مؤشرات أخرى لعدم الرغبة في السدد، مع الأخذ في الاعتبار السبب الضمني وراء أي صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن يكون ذلك السبب مؤقتًا على إثر تفشي كوفيد-١٩ أو أنه سبب سيكون على المدى الطويل.

خلال عام ٢٠٢٠، قام الفرع بتأجيل تحصيل أصل الدين وأقساط الفائدة لبعض العملاء. يعتقد الفرع أن تمديد إعفاءات السداد لا يؤدي تلقائيًا إلى وجود الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان حيث من المتوقع أن يكون التأثير على أعمال العميل قصير الأجل. بالنسبة لجميع العملاء الآخرين، يواصل الفرع النظر في شدة ومدى التأثير المحتمل لتفشي وباء كوفيد-١٩ على القطاع الاقتصادي والتوقعات المستقبلية، والتدفقات النقدية والقوة المالية، وخفة الحركة والتغيير في ملف المخاطر جنبًا إلى جنب مع السجل السابق في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي تقديرات أساسية استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للفرع والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية:

- *تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد معلومات التطلع إلى المستقبل ذات الصلة بكل سيناريو*: عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم الفرع معلومات مستقبلية معقولة وداعمة، تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمحركات اقتصادية مختلفة وكيف ستؤثر هذه العوامل على بعضها البعض.
- *احتمالية التعثر*: تتضمن احتمالية التعثر من مدخلات رئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعد احتمالية التعثر تقدير لاحتمال التخلف عن السداد عبر أفق زمني محدد، يتضمن حسابه البيانات التاريخية والافتراضات وتوقعات الظروف المستقبلية.
- *الخسارة بافتراض التعثر:* إن الخسارة بافتراض التعثر هو تقدير للخسارة الناتجة من التعثر في السداد. يعتمد ذلك على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات التي يتوقع المقرض استلامها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من التحسينات الائتمانية المضمونة.
- خصم مدفوعات الإيجار: يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للفرع والذي يعادل في المتوسط ٣٪. طبقت الإدارة أحكامًا وتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار، باستخدام معدلات الاقتراض التي تفرضها بعض المؤسسات المالية على الفرع مقابل تمويل الأنواع المختلفة من الموجودات المؤجرة بشروط مختلفة ونطاقات مختلفة من القيم.

٥- نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
النقد بالصندوق	**٣,٤٨٤**	٤,٠٤٤
حسابات لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة		
حسابات جارية وأرصدة أخرى	**٢٢٧,٦٤٣**	٢٦٧,٣٥٠
شهادات إيداع	**-**	١٥٠,٠٠٠
حسابات مالية عند الطلب	**٢١٠,٠٠٠**	-
ودائع إلزامية	**٣٣,٥٠٧**	٩٦,٤٣٣
	٤٧٤,٦٣٤	٥١٧,٨٢٧

تمثل الوديعة الإلزامية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وديعة احتياطية إلزامية غير متاحة للاستخدام في تعاملات الفرع اليومية. لا تحمل الأرصدة بالصندوق ولا الحسابات الجارية ولا الأرصدة الأخرى بأية فوائد، بينما تحمل الحسابات المالية عند الطلب وشهادات الإيداع نسبة فائدة بمعدل ٠,٦٠٪ (٢٠١٩: ١,٩٤٪) سنويًا

٦- ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك

(أ) فيما يلي تحليل ودائع الفرع وأرصدته المطلوبة من البنوك:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
عند الطلب	٩٤,١٥٥	١٤٨,٢٩٤
لأجل	٥١,٤١٥	٥١,٤١٥
مجموع الودائع والأرصدة المطلوبة من البنوك	١٤٥,٥٧٠	١٩٩,٧٠٩
يطرح: مخصصات لانخفاض القيمة	(١٤٩)	(١٧٨)
	١٤٥,٤٢١	١٩٩,٥٣١

(ب) يمثل ما ورد أعلاه إجمالي الودائع والأرصدة المطلوبة من:

بنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة	٣٢	٤٤,٥٦٥
بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	١٤٥,٥٣٨	١٥٥,١٤٤
	١٤٥,٥٧٠	١٩٩,٧٠٩

٧- قروض وسلف للعملاء

أ) تتألف القروض والسلف للعملاء مما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
قروض وسلف	١١٧,٠٩٠	١١٧,٥٩٩
يطرح: مخصصات لانخفاض القيمة	(٢,١٥٢)	(١,٢٢٦)
	١١٤,٩٣٨	١١٦,٣٧٣

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتجزة مقابل قروض وسلف للعملاء ٦,٨ مليون درهم (٢٠١٩: ١١,٦ مليون درهم)، ويتناول الإيضاح رقم ٢٤ تحليلًا لذلك.

ب) مخصصات انخفاض القيمة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	١,٢٢٦	١,٦٤٩
مصاريف / (عكس مصاريف) انخفاض القيمة للسنة	٩٢٦	(٤٢٣)
الرصيد في نهاية السنة	٢,١٥٢	١,٢٢٦

٧- قروض وسلف للعملاء (تتمة)

ج) تحليل إجمالي القروض والسلف للعملاء بحسب الفئة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
إقراض للشركات	١٠٨,١٠٠	١١١,٨٩٠
إقراض للمشاريع الصغيرة	٨,٩٩٠	٥,٧٠٩
	١١٧,٠٩٠	١١٧,٥٩٩
يطرح: مخصص انخفاض القيمة	**(٢,١٥٢)**	(١,٢٢٦)
	١١٤,٩٣٨	١١٦,٣٧٣

د) فيما يلي تحليل لإجمالي القروض والسلف للعملاء بحسب المنطقة الجغرافية:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	٣٦,٧٤١	٨٦,٢٦٨
خارج الإمارات العربية المتحدة	٨٠,٣٤٩	٣١,٣٣١
	١١٧,٠٩٠	١١٧,٥٩٩

هـ) كان تحليل إجمالي القروض والسلف للعملاء حسب القطاع الصناعي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
الخدمات	٩٤,٣٨٥	٩٣,٢٣٥
الصناعة	١٠,٣٠٩	٧,٤٥٢
التجارة	٧,٦٥٤	٩,٢٢١
الإنشاءات	٤,٧٤٢	٧,٦٩١
	١١٧,٠٩٠	١١٧,٥٩٩

٨- استثمارت محتفظ بها بالتكلفة المطفأة

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٤٢,٢١١	١١,٤٢٥
يطرح: مخصصات لانخفاض القيمة	**(٢١٩)**	(٤٤٠)
	٤١,٩٩٢	١٠,٩٨٥

أ) فيما يلي استثمارات حسب التركيز الجغرافي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
خارج الإمارات العربية المتحدة	٤١,٩٩٢	١٠,٩٨٥

٩- معاملات الأطراف ذات العلاقة

يبرم الفرع معاملات مع منشآت تستوفي تعريف طرف ذي علاقة طبقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤: *الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة*. وتتألف الأطراف ذات العلاقة من المركز الرئيسي ومنشآت خاضعة لملكية وإدارة مشتركة، على أن تخضع الشروط والأحكام المتعلقة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة المذكورة لقرارات الإدارة.

يحتفظ الفرع بودائع لدى فروع المركز الرئيسي وينفذ معاملات بنكية معهم كجزء من أنشطته الاعتيادية.

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
مطلوب من طرف ذو علاقة		
يتألف المطلوب من طرف ذو علاقة وديعة لدى		
فروع المركز الرئيسي خارج الإمارات العربية المتحدة	١١,٠١٨	٧,٣٥٧
يطرح: مخصص انخفاض القيمة	-	(٢٥)
	١١,٠١٨	٧,٣٣٢
مطلوب لأطراف ذات علاقة		
يتألف المطلوب لأطراف ذات علاقة من قروض داخلية بالبنك مع:		
المركز الرئيسي	١٣,٦٦٥	٩,٢٢٧
	١٣,٦٦٥	٩,٢٢٧
ودائع العملاء		
شركات خاضعة لملكية وإدارة مشتركة (إيضاح ١٢)	٣٠,٢٣٠	٣٨,١٨٤

فيما يلي أبرز المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
مصاريف الفائدة	٨٢٥	٦٥١
أتعاب إدارة المركز الرئيسي	٤٦٨	٥١٠
تعويض كبار أفراد الإدارة	١,١١٩	١,٠٥٢

١٠- موجودات أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
ذمم فوائد مدينة	١,٤٩١	٧٩٥
دفعات مقدمة	٤١٤	٤٥٩
ودائع	١٠٥	١٣٠
أخرى	٢٠٢	٢١
	٢,٢١٢	١,٤٠٥

١١- ممتلكات ومعدات

	تحسينات على المستأجرات ألف درهم	معدات وحواسب ألف درهم	أثاث وتركيبات ألف درهم	سيارات ألف درهم	موجودات حق الاستخدام ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة						
في ١ يناير ٢٠١٩	٢,٠٤٥	٦٩١	٣٧٣	٢١١	-	٣,٣٢٠
إضافات خلال السنة	-	٥٢	-	٢٢٧	-	٢٧٩
استبعادات خلال السنة	-	(٤)	-	(٢١١)	-	(٢١٥)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢,٠٤٥	٧٣٩	٣٧٣	٢٢٧	-	٣,٣٨٤
إضافات خلال السنة	١,٢٥٥	٤٤٠	١٨٧	-	٤,٩٠٣	٦,٧٨٥
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٣,٣٠٠**	**١,١٧٩**	**٥٦٠**	**٢٢٧**	**٤,٩٠٣**	**١٠,١٦٩**
الاستهلاك المتراكم						
في ١ يناير ٢٠١٩	٢,٠٤٥	٤١٩	١٣٩	١٧٥	-	٢,٧٧٨
محمل للسنة (إيضاح ١٥)	-	٦٢	٣٧	٣٦	-	١٣٥
استبعادات خلال السنة	-	(٤)	-	(٢١١)	-	(٢١٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢,٠٤٥	٤٧٧	١٧٦	-	-	٢,٦٩٨
محمل للسنة (إيضاح ١٥)	٧٦	٦٥	٤٢	٣٦	٦٨٩	٩٠٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٢,١٢١**	**٥٤٢**	**٢١٨**	**٣٦**	**٦٨٩**	**٣,٦٠٦**
القيمة الدفترية						
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**١,١٧٩**	**٦٣٧**	**٣٤٢**	**١٩١**	**٤,٢١٤**	**٦,٥٦٣**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	-	٢٦٢	١٩٧	٢٢٧	-	٦٨٦

١٢- ودائع العملاء

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
حسابات جارية	٥٩٧,٤٨٢	٦٨٨,٨٢١
ودائع لأجل	٥٩,٢٢٥	٣٩,٨٦٢
حسابات توفير	١٥,٩١٤	١٩,٥٩٣
أخرى	١٧,٠٥٦	١٣,١٩٠
	٦٨٩,٦٧٧	٧٦١,٤٦٦

جميع ودائع العملاء مودعة من عملاء في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتضمن رصيد ودائع العملاء مبلغ ٣٠,٢ مليون درهم (٢٠١٩: ٣٨,٢ مليون درهم) مستحق لمنشآت تخضع لملكية وإدارة مشتركة (إيضاح ٩).

كانت ودائع العملاء حسب القطاع الصناعي على النحو التالي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
التجارة	٤٣٧,٨١١	٤٢١,٤٧٧
الصناعة	٩٣,٩٨٤	١٤٩,٥١٠
الخدمات	٦٨,٨١٣	٦٥,٤٠١
المؤسسات المالية	٣٣,٣٣٥	٣٤,٧٨٠
المنسوجات	٢٠,٢٢١	٢١,٨٠٠
أخرى	٣٥,٥١٣	٦٨,٤٩٨
	٦٨٩,٦٧٧	٧٦١,٤٦٦

١٣- مطلوبات أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
التزامات إيجارية (أ)	٣,٩٧٥	-
مخصص لضريبة الدخل	١,٥٧٨	٢,١٦٢
مصاريف مستحقة	١,٢٨١	٩٠٣
إيرادات مقبوضة مقدمًا	١,٣٤٨	٨٠٦
ذمم فوائد دائنة	٦٣٢	٧٤٣
مخصص انخفاض القيمة على التعهدات والضمانات المالية	-	١٧٩
أخرى	٨٩٣	٣١٤
	٩,٧٠٧	٥,١٠٧

١٣- مطلوبات أخرى (تتمة)

(أ) يحتفظ الفرع بعقد إيجار واحد بصفته مستأجرًا لمكتبه المؤجر كما في نهاية السنة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. فيما يلي الحركة في الالتزامات الإيجارية كما في تاريخ إعداد التقرير:

	٢٠٢٠ ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٠	-
الاضافات خلال السنة	٤,٩٠٤
فائدة متراكمة خلال السنة	١٠٣
المدفوعات خلال السنة	(١,٠٣٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣,٩٧٥

	٢٠٢٠ ألف درهم
يتم تحليل الالتزامات الإيجارية كما يلي:	
التزامات متداولة	٩٥٠
التزامات غير متداولة	٣,٠٢٥
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣,٩٧٥

لا يواجه الفرع مخاطر سيولة جوهرية على الالتزامات الإيجارية. تتم مراقبة تحركات الالتزامات الإيجارية عن طريق وظيفة الخزانة بالفرع.

١٤- إيرادات الرسوم والعمولات

	٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم
الدخل من العمولات	٤,٤٦٤	٦,٠٠٩
رسوم وأعباء على خدمات بنكية	١,٨٣٦	١,٦٩٩
	٦,٣٠٠	٧,٧٠٨

١٥- مصاريف عمومية وإدارية

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
رواتب الموظفين والتكاليف ذات الصلة	٦,٠٩٩	٥,٣٤٧
استهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ١١)	٩٠٨	١٣٥
رسوم إدارة المركز الرئيسي	٤٦٨	٥١٠
أخرى	٢,٦٣٢	٢,٦٤١
	١٠,١٠٧	٨,٦٣٣

١٦- خسارة انخفاض القيمة على الموجودات المالية

يتم تحميل الأعباء في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر بشأن صافي خسارة انخفاض القيمة على الموجودات المالية كما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
انخفاض قيمة / (عكس انخفاض قيمة) قروض وسلف للعملاء	٩٢٦	(٤٢٣)
(عكس انخفاض قيمة) / انخفاض قيمة المطلوب من طرف ذو علاقة	(٢٥)	٢٥
(عكس مخصص) / مخصص خسارة انخفاض القيمة على التعهدات والضمانات المالية	(١٧٩)	٣٢
(عكس انخفاض قيمة) / انخفاض قيمة الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة	(٢٢١)	٢٣٤
(عكس انخفاض قيمة) / انخفاض قيمة الودائع والسلف المطلوبة من البنوك	(٢٩)	١٣٢
	٤٧٢	-

١٧- مصاريف ضريبة الدخل

يخضع الفرع لدفع ضريبة بنسبة ٢٠٪ من الربح الخاضع للضريبة للسنة. ويُحتسب الربح الخاضع للضريبة بعد إضافة مخصصات معينة لصافي الربح قبل دفع الضرائب، وهي المخصصات التي تعتقد الإدارة احتمالية عدم الموافقة على اعتبارها خصومات من قبل السلطات الضريبية.

(أ) العلاقة بين مصاريف الضريبة والربح المحاسبي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
الربح قبل الضريبة	٧,٠٣٩	١٠,٥٥٩
بنود غير مسموح بها كخصومات ضريبية (مخصص انخفاض القيمة)	٤٧٢	-
الأرباح الخاضعة للضريبة	٧,٥١١	١٠,٥٥٩
نسبة ضريبة الدخل	٢٠٪	٢٠٪
مصروف ضريبة الدخل	١,٥٠٢	٢,١١٢
تعديلات الضريبة للسنة السابقة	١٠٣	-
	١,٦٠٥	٢,١١٢

١٨- النقد وما يعادله

تضمن النقد وما يعادله في بيان التدفقات النقدية المبالغ في بيان المركز المالي التالية:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
النقد في الصندوق (إيضاح ٥)	٣,٤٨٤	٤,٠٤٤
أرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (إيضاح ٥)	٤٧١,١٥٠	٥١٣,٧٨٣
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك (إيضاح ٦)	١٤٥,٥٧٠	١٩٩,٧٠٩
	٦٢٠,٢٠٤	٧١٧,٥٣٦
يطرح: ودائع إلزامية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (إيضاح ٥)	(٣٣,٥٠٧)	(٩٦,٤٣٣)
	٥٨٦,٦٩٧	٦٢١,١٠٣

١٩- رأس المال المخصص والاحتياطي القانوني واحتياطي مخاطر الائتمان النظامي

(أ) رأس المال المخصص واحتياطي مخاطر الائتمان النظامي

يبلغ رأس المال المخصص للفرع من قبل المركز الرئيسي ٦٢,٥٢٩ مليون درهم. إن رأس المال المخصص غير قابل للتوزيع على المكتب الرئيسي. قام الفرع بتكوين احتياطي ملكية غير قابل للتوزيع تحت اسم "احتياطي مخاطر الائتمان النظامي" يحتفظ به عند المستوى المحدد وفق توجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتتسق الحركة في احتياطي مخاطر الائتمان النظامي ورأس المال المخصص مع المخصص الذي يتعين على الفرع الاحتفاظ به.

(ب) احتياطي قانوني

بموجب المادة ٢٣٩ من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، قام الفرع بتكوين مخصص قانوني بتخصيص نسبة ١٠٪ من صافي ربح السنة إلى أن يساوي هذا الاحتياطي نسبة ٥٠٪ من رأس المال المخصص. ولا يعد هذا الاحتياطي متاحًا للتوزيع.

(ج) احتياطي انخفاض القيمة بموجب التوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

* أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في ٣٠ إبريل ٢٠١٨ إرشادات بشأن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بالتعميم رقم: ٤٥٨/٢٠١٨ والذي يتناول مختلف تحديات التنفيذ والآثار العملية للبنوك التي تعتمد المعيار الدولي لإعداد المالية رقم ٩ في دولة الإمارات العربية المتحدة ("الإرشادات").

ووفقًا للفقرة ٤-٦ من الإرشادات، فإن المواءمة بين المخصص العام والخاص الوارد في التعميم الصادر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة برقم ٢٠١٠/٢٨ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية هي كما يلي:

١٩- رأس المال المخصص والاحتياطي القانوني واحتياطي مخاطر الائتمان النظامي (تتمة)

(ج) احتياطي انخفاض القيمة بموجب التوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (تتمة)

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
احتياطي انخفاض القيمة: عام		
مخصصات عامة بموجب التعميم الصادر عن مصرف الإمارات المركزي برقم ٢٠١٠/٢٨	٣,٦٧١	٣,٢٣٤
يطرح: مخصصات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بما في ذلك مخصص الخسارة الائتمانية النظامية	**(٢,٥٢٠)**	(٢,٠٤٨)
مخصص عام محول إلى احتياطي انخفاض القيمة النظامي*	**١,١٥١**	١,١٨٦

احتياطي انخفاض القيمة: خاص

ليس لدى الفرع أي مخصص خاص

* في حال تخطت المخصصات المكونة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية تلك المكونة بموجب الإرشادات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، فلا يتم تحويل أي مبلغ إلى احتياطي انخفاض القيمة النظامي.

٢٠- التزامات طارئة وتعهدات

انطلاقًا من حرص الفرع على تلبية احتياجات عملائه، أبرم الفرع العديد من التعهدات والالتزامات الطارئة غير القابلة للإلغاء تتضمن ضمانات مالية واعتمادات مستندية وغيرها من تعهدات بالإقراض التي لا يمكن نقضها. وبالرغم من أنه قد لا يجوز إثبات تلك الالتزامات والتعهدات في بيان المركز المالي، إلا أنها تنطوي على مخاطر ائتمانية وبالتالي تشكل جزءًا من المخاطر الكلية للفرع.

الالتزامات الطارئة

يترتب على الاعتمادات المستندية والضمانات (بما في ذلك اعتمادات مستندية ضامنة ومعدة للاستعمال) قيام الفرع بتحرير دفعات بالنيابة عن العملاء عند حدوث حالات محددة، وهي ما تتعلق بشكل عام باستيراد وتصدير السلع. وتحمل الضمانات الاعتمادات المستندية الضامنة والمعدة للاستعمال نفس المخاطر الائتمانية لدى القروض.

يورد الجدول التالي المبالغ التعاقدية للالتزامات الطارئة على حسب الفئة. وتمثل المبالغ المعكوسة بالجدول أقصى حد للخسارة المحاسبية التي قد يتم قيدها بنهاية فترة التقرير إن أخفقت الأطراف المقابلة في استيفاء الالتزامات التعاقدية المتفق عليها.

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
ضمانات	**١٢,٨٩١**	١١,٩٣٦
اعتمادات مستندية	**٢٥,٠٦١**	٧,٢٨٧
	٣٧,٩٥٢	١٩,٢٢٣

لا يحتجز الفرع أية مبالغ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٠,٢ مليون درهم) لمخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على عقود الضمان المالي وخطابات الضمان وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

٢٠- التزامات طارئة وتعهدات (تتمة)

جدول الاستحقاق

كان جدول استحقاق مبالغ الحسابات المقابلة للفرع كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	أقل من ٣ شهور	٣ – ٦ شهور	٦ – ١٢ شهر	١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ضمانات	٣,٤٨٨	٥٥٠	٥,٧٤٠	٣,١١٣	-	١٢,٨٩١
اعتمادات مستندية	١٠,٤٤٤	١٤,٦١٧	-	-	-	٢٥,٠٦١
المجموع	١٣,٩٣٢	١٥,١٦٧	٥,٧٤٠	٣,١١٣	-	٣٧,٩٥٢

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	أقل من ٣ شهور	٣ – ٦ شهور	٦ – ١٢ شهر	١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ضمانات	٦,٠٨٦	٢,٢٣٦	١,٠٢٠	٢,٥٩٤	-	١١,٩٣٦
اعتمادات مستندية	٧,٢٨٧	-	-	-	-	٧,٢٨٧
المجموع	١٣,٣٧٣	٢,٢٣٦	١,٠٢٠	٢,٥٩٤	-	١٩,٢٢٣

٢١- تركيزات الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية

تنشأ التركزات عند اشتراك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مماثلة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو يكون لها ميزات اقتصادية مماثلة من شأنها أن تؤثر على قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بشكل متماثل مع التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. وتشير التركيزات إلى الحساسية النسبية لأداء الفرع للتطورات التي تؤثر على صناعة أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب التركز المفرط للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات الفرع مبادئ توجيهية محددة للحد من تركيز التعرض للأطراف المقابلة والمواقع الجغرافية والصناعات. يتم التحكم في التركيز المحدد لمخاطر الائتمان وإدارته وفقًا لذلك.

تركيز المخاطر الجغرافية

يوضح الجدول التالي التعرضات الائتمانية للفرع وفقًا لقيمها الدفترية، مصنفة حسب المنطقة الجغرافية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بهذا الجدول، خصص الفرع التعرضات للمناطق بناءً على بلدان الأطراف المقابلة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	الموجودات	المطلوبات وحقوق الملكية	بنود خارج الميزانية
	ألف درهم	ألف ردهم	ألف درهم
المناطق الجغرافية			
الإمارت العربية المتحدة	٥٢٠,١٨٣	٧٨٣,١١٣	٣٧,٩٥٢
دول الشرق الأوسط الأخرى	٥١,٤١٥	-	-
دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي	٩٤,١٢٣	-	-
أخرى	١٣١,٠٥٧	١٣,٦٦٥	-
المجموع	٧٩٦,٧٧٨	٧٩٦,٧٧٨	٣٧,٩٥٢

٢٢- تركيزات الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	الموجودات ألف درهم	المطلوبات وحقوق الملكية ألف ردهم	بنود خارج الميزانية ألف درهم
المناطق الجغرافية			
الإمارت العربية المتحدة	٦٠٤,٣٥٣	٨٤٤,٧٩٢	١٩,٢٢٣
دول الشرق الأوسط الأخرى	١٨,٣٧٤	-	-
دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي	١٨١,٣٠٩	-	-
أخرى	٥٠,١٠٣	٩,٣٤٧	-
المجموع	٨٥٤,١٣٩	٨٥٤,١٣٩	١٩,٢٢٣

التركيز حسب مخاطر مجالات الأعمال

يوضح الجدول التالي التعرض الائتماني للفرع على القروض والسلفيات والأوراق المالية الاستثمارية والمستحقة من البنوك الأخرى والبنود خارج الميزانية العمومية المصنفة حسب الصناعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	الموجودات **ألف درهم**	**المطلوبات وحقوق الملكية** **ألف ردهم**	**بنود خارج الميزانية** **ألف درهم**
قطاع الصناعة			
المؤسسات المالية	٦٧٠,٩١٣	١٣٠,٦٤٥	٥٠
التجارة	٧,٦٥٤	٤٣٧,٨١١	٣٧,٩٠٢
الصناعة	١٠,٣٠٩	٩٣,٩٨٤	-
الخدمات	٩٤,٣٨٥	٦٨,٨١٣	-
الإنشاءات	٤,٧٤٢	-	-
الأنسجة	-	٢٠,٢٢١	-
أخرى	٨,٧٧٥	٤٥,٣٠٤	-
المجموع	٧٩٦,٧٧٨	٧٩٦,٧٧٨	٣٧,٩٥٢

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	الموجودات ألف درهم	المطلوبات وحقوق الملكية ألف ردهم	بنود خارج الميزانية ألف درهم
قطاع الصناعة			
المؤسسات المالية	٧٩٩,٣٩٣	١٢٢,٤١٦	٥٠
التجارة	٩,٢٢١	٤٢١,٤٧٧	١٩,١٧٣
الصناعة	٧,٤٥٢	١٤٩,٥١٠	-
الخدمات	٢٤,١٤٠	٦٥,٤٠١	-
الإنشاءات	٧,٦٩٢	-	-
الأنسجة	-	٢١,٨٠٠	-
أخرى	٦,٢٤١	٧٣,٥٣٥	-
المجموع	٨٥٤,١٣٩	٨٥٤,١٣٩	١٩,٢٢٣

٢٣- تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يبين الجدول التالي تصنيف الفرع لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠٢٠	التكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المالية		
النقد وما يعادله لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٤٧٤,٦٣٤	٤٧٤,٦٣٤
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك	١٤٥,٤٢١	١٤٥,٤٢١
قروض وسلف للعملاء	١١٤,٩٣٨	١١٤,٩٣٨
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٤١,٩٩٢	٤١,٩٩٢
مطلوب من طرف ذو علاقة	١١,٠١٨	١١,٠١٨
موجودات أخرى	١,٧٩٨	١,٧٩٨
المجموع	٧٨٩,٨٠١	٧٨٩,٨٠١
المطلوبات المالية		
ودائع العملاء	٦٨٩,٦٧٧	٦٨٩,٦٧٧
مطلوب لأطراف ذات علاقة	١٣,٦٦٥	١٣,٦٦٥
مطلوبات أخرى	٨,٣٥٩	٨,٣٥٩
ودائع وأرصدة مطلوبة لبنك	٧٦	٧٦
المجموع	٧١١,٧٧٧	٧١١,٧٧٧

٢٠١٩	التكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المالية		
النقد وما يعادله لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٥١٧,٨٢٧	٥١٧,٨٢٧
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك	١٩٩,٥٣١	١٩٩,٥٣١
قروض وسلف للعملاء	١١٦,٣٧٣	١١٦,٣٧٣
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	١٠,٩٨٥	١٠,٩٨٥
مطلوب من طرف ذو علاقة	٧,٣٣٢	٧,٣٣٢
موجودات أخرى	٩٤٦	٩٤٦
المجموع	٨٥٢,٩٩٤	٨٥٢,٩٩٤
المطلوبات المالية		
ودائع العملاء	٧٦١,٤٦٦	٧٦١,٤٦٦
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٩,٢٢٧	٩,٢٢٧
مطلوبات أخرى	٤,٣٠١	٤,٣٠١
ودائع وأرصدة مطلوبة لبنك	١٢٠	١٢٠
المجموع	٧٧٥,١١٤	٧٧٥,١١٤

٢٣- إدارة رأس المال

رأس المال التنظيمي

يحدد البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ويراقب متطلبات رأس المال للفرع ككل.

اعتبارًا من عام ٢٠١٧، يتم احتساب رأس المال باستخدام إطار عمل بازل ٣ الصادر من لجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات التي أشار بها المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفقًا لتقديره الوطني. يتكون إطار بازل ٣ من ثلاث "ركائز": الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وعملية المراجعة الإشرافية وانضباط السوق.

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

أصدر مصرف الإمارات لوائح رأس المال لاتفاقية بازل ٣، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من ١ فبراير ٢٠١٧، حيث تم تطبيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات، وهي بالتحديد الشق الأول لحقوق الملكية العادية والشق الأول الإضافي ومجموع رأس المال.

أما مصدات رأس المال الإضافية (مصدات حماية رأس المال ومصدات التقلبات الدورية- بحد أقصى يصل إلى ٢,٥ لكل مصد) فهي تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات حقوق الملكية العادية الشق الأول البالغة ٧٪.

يسري مصد حماية رأس المال لسنة ٢٠١٨ في الترتيب المرحلي ويحتاج إلى الحفاظ عليه عند نسبة ٢,٥٪ من قاعدة رأس المال من عام ٢٠١٩ فصاعدًا. إن مصدات التقلبات الدورية ليست سارية المفعول بعد ولا يتعين الاحتفاظ بها لعام ٢٠١٩ .

رأس المال التنظيمي

تنقسم قاعدة رأس مال الفرع إلى ثلاث فئات رئيسية، هي الشق الأول لحقوق الملكية العادية والشق الأول الإضافي والشق - ٢ اعتمادًا على خصائص تمثل.

- رأس المال للشق الأول لحقوق الملكية العادية هو أعلى مستويات الجودة لرأس المال، ويشمل رأس مال الأسهم، علاوة الأسهم، الاحتياطيات القانونية والقانونية وغيرها، والأرباح المحتجزة، بعد استقطاع الموجودات غير الملموسة والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق المساهمين ولكن يتم التعامل معها بطريقة مختلفة عن أغراض كفاية رأس المال بموجب إرشادات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
- يشتمل رأس المال للشق الأول الإضافي على أدوات رأسمالية غير عادية مؤهلة.
- يتكون رأس المال من الشق الثاني من مخصص انخفاض القيمة الجماعي.

يتم تطبيق حدود مختلفة على عناصر قاعدة رأس المال:

- لا يمكن أن يتجاوز رأس مال الشق الثاني نسبة ٦٧٪ من رأس المال من المستوى الأول؛
- يجب أن يكون رأس المال من الشق الأول ٨,٥ ٪ على الأقل من الموجودات المرجحة بالمخاطر. و
- لا يمكن أن يتجاوز رأس المال الثانوي المؤهل ٥٠٪ من رأس المال من الشق الأول.

يتم تقييم مخاطر موجودات الفرع فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل النسبية. تشمل مخاطر الائتمان المخاطر داخل وخارج الميزانية العمومية. تُعرَّف مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر في الحسابات داخل وخارج الميزانية العمومية الناشئة عن تحركات أسعار السوق، وتشمل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر التعرض لحقوق الملكية ومخاطر السلع الأساسية. يتم تعريف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عمليات أو أشخاص أو أنظمة داخلية غير كافية أو غير صائبة أو من أحداث خارجية.

تتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال التنظيمي بانتظام من خلال إدارة الفرع، باستخدام أساليب تستند إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة بازل والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٢٣- إدارة رأس المال (تتمة)

رأس المال التنظيمي (تتمة)

رأس المال التنظيمي (تتمة)

لم يتم إجراء أي تغييرات على الأهداف والسياسات والعمليات من العام السابق. ومع ذلك، فهي قيد المراجعة المستمرة من قبل الإدارة. خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩، تقيد الفرع بشكل كلي بجميع متطلبات رأس المال المفروضة خارجيًا.

خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩، تعين على جميع البنوك العاملة في الإمارات العربية المتحدة الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال عند ١٠,٥ ٪ و ١٣ ٪ بما في ذلك مصدات الحفاظ على رأس المال على التوالي. يقوم البنك بحساب نسب بازل ٣ والإبلاغ عنها وفقًا لإرشادات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

فيما يلي معدل كفاية رأس المال بموجب بازل ٣ وفقًا لإرشادات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
الشق الأول لحقوق الملكية العادية		
رأس المال المحدد	**٦٢,٥٢٩**	٦٢,٥٢٩
الأرباح المحتجزة	**١٧,٢٤٠**	١٢,٣١٤
الاحتياطي المؤهل	**٢,٧٣٣**	٢,١٩٠
توزيعات أرباح / ترحيل أرباح مقترحة*	**(٢,٧١٧)**	(٤,٢٢٤)
مجموع الشق الأول لحقوق الملكية العادية	**٧٩,٧٨٥**	٧٢,٨٠٩
رأس المال من الشق الثاني		
مخصص انخفاض القيمة الجماعي	**٣,٠٥٩**	٢,٦٩٥
مجموع قاعدة رأس المال	**٨٢,٨٤٤**	٧٥,٥٠٤
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	**٢٤٤,٧٠٤**	٢١٥,٥٩٩
المخاطر التشغيلية	**٣٤,٤٩٩**	٣٢,١٣٣
مخاطر السوق	**٤٥١**	٧٥٥
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	**٢٧٩,٦٥٤**	٢٤٨,٤٨٧
مجموع معدل رأس المال - %	**٪٢٩,٦٢**	٪٣٠,٣٩
معدل الشق الأول لحقوق الملكية العادية - %	**٪٢٨,٥٣**	٪٢٩,٣٠

* في ١٧ يناير ٢٠١٨، أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة معايير وإرشادات بشأن رأس المال لبازل ٣. وبناءً على هذه الإرشادات، يتعين على البنوك أن تقتطع توزيعات الأرباح المقترحة من الأرباح المحتجزة أثناء حساب معدل كفاية رأس المال. ووفقًا لذلك، يتم حساب نسبة كفاية رأس المال للسنة بعد الأخذ بعين الاعتبار تأثير توزيعات الأرباح المقترحة للسنة.

٢٤- إدارة المخاطر المالية

أنشأ الفرع هيكلًا قويًا لإدارة المخاطر مدعمًا بتبني بعض الممارسات في مجال إدارة المخاطر سعيًا نحو إدارة ومراقبة المخاطر التالية التي يتعرض لها في إطار عملياته اليومية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر أسعار الفائدة
- مخاطر تشغيلية

يتحمل المركز الرئيسي المسؤولية الكلية للإشراف على إطار إدارة المخاطر. وفي هذا الصدد، فقد وضع المركز الرئيسي بجانب لجان الإدارة الرئيسية سياسات وإجراءات مفصلة بغية ضمان الالتزام السياسات المتفق عليها والرقابة الحثيثة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها الفرع.

تعمل لجنة الائتمان ولجنة الإدارة بتفويض من المركز الرئيسي على رسم حدود مخاطر الفرع الكلية مع مراقبتها.

وتتحمل اللجان مسؤولية تطوير سياسات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات. وقد فُوض المدراء أصحاب الخبرة العالية والتدريبات المتقدمة ضمن إطار إدارة المخاطر بصلاحية اعتماد معاملات مخاطر الائتمان ومراقبة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

إدارة مخاطر الائتمان

تقوم اللجنة التنفيذية بالفرع بمراجعة وتصديق السياسات المتعلقة بالإئتمان. ويتم الموافقة على جميع حدود الإئتمان وذلك بموجب السياسة الإئتمانية للفرع. علاوة على ذلك، فإن القروض مضمونة، قدر الإمكان، بأنواع رهونات مقبولة وذلك لمقابلة مخاطر الإئتمان. ويعمل الفرع كذلك على الحد من المخاطر بتوزيع موجوداته على قطاعات إقتصادية.

يدير قسم إدارة الائتمان ويقوم بمراقبة جميع التسهيلات الإئتمانية، ويتم إجراء مراجعة دورية من قبل فرق فحص الائتمان التابعة للتدقيق والمراجعة والمطابقة. ويتم تصنيف مخاطر التسهيلات بناءً على المقاييس المبينة في دليل سياسات الإئتمان.

إن اللجنة التنفيذية هي المسؤولة عن وضع السياسة الإئتمانية للفرع، كما تقوم بوضع حدود للقطاعات الصناعية وتوافق على الإستثناءات للسياسات وتجري مراجعة دورية للمحافظ للتحقق من جودتها. تخضع جميع طلبات الإئتمان للإقراض التجاري والمؤسسات لسياسات الفرع الإئتمانية ولمعايير التعهدات وحدود القطاعات (إن وجدت) والمتطلبات القانونية المطبقة من حين لآخر. ولا يقوم الفرع بإقراض شركات تعمل في قطاعات يعتبرها الفرع أنها ذات صفات خطرة، وعند الحاجة لمعرفة متخصصة لقطاع معين. بالإضافة إلى ذلك، يضع الفرع حدود إئتمان لجميع العملاء بناءً على ملائتهم المالية.

ويشترط في جميع التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من الفرع الحصول على موافقة مسبقة بموجب تفويض الصلاحيات من المركز الرئيسي.

سياسة مراجعة الإئتمان وتصنيف القروض

يُخضع فريق مراجعة الإئتمان التابع للفرع مخاطر موجودات الفرع لعملية تقييم مستقل بصورة منتظمة وفقا لتوجهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والسياسات الداخلية للفروع للتعرف المبكر على المشاكل التنفيذية المحتملة. يقوم القسم بالتأكد من تصنيفات المخاطر لكل العملاء التجاريين، تقييم لمخاطر المحفظة الإئتمانية حسب المنتج وقطاعات الأفراد، كما يقوم القسم بمراقبة وجود الموافقات حسب سياسات الإئتمان والتوجهات والإجراءات المتبعة في الفرع.

عندما يتأخر سداد الإئتمان لفترة ٩٠ يوم أو أكثر يتم تعليق الفوائد ولا تضاف إلى الدخل. إن المخصصات الفردية المحددة لإنخفاض قيمة الموجودات المصنفة يتم تكوينها بناءً على إمكانية تحصيل الرصيد القائم والتصنيف الإئتماني للموجودات.

يقيم الفرع، بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي يتبناها، الحاجة إلى أي خسائر في القيمة والناتجة عن محفظة القروض من خلال إحتساب صافي القيمة الحالية للتدفق النقدي المتوقع في المستقبل لكل قرض والقدرة على الاسترداد بناءً إما على قيمة الرهونات أو القيمة السوقية للأصل متى كان ذلك السعر متاحًا.

٢٤- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

القروض والسُلف منخفضة القيمة

إن القروض والسُلف منخفضة القيمة هي قروض وسلف يحددها الفرع والتي من المحتمل ان تكون جميع التزاماتها الرئيسية والفوائد المترتبة عليها غير قابلة للتحصيل نظراً للترتيبات التعاقدية المتفق عليها للقروض/ السُلف. إن هذه القروض مصنفة كقروض عادية أو تحت المراقبة أو معيارية أو مشكوك في تحصيلها أو خسارة حسب نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي للفرع.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، فسيقوم البنك بقياس بدل الخسارة على أساس العمر الزمني بدلاً من الخسارة لمدة ١٢ شهرًا.

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية

من أجل التقليل من مخاطر الائتمان، حصل الفرع على نظام معروف عالميًا لتصنيف المخاطر الداخلية للمدينين والتسهيلات، حيث يعمل هذا النظام على تسهيل تحليل المقترحات الائتمانية من خلال وضع نظام قوي لتصنيف المخاطر، كما يدعم الفرع من الناحية الهيكلية في تقدير عناصر المخاطر المختلفة. يتكون النظام من تصنيف مخاطر المدين في عشرة مستويات من ١ إلى ١٢. يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان هذه باستخدام كل من العوامل الكمية والنوعية التي تشير إلى التخلف عن السداد. يقدم الجدول أدناه خريطة لتقديرات مخاطر الائتمان الداخلية للفرع إلى التصنيفات الخارجية.

فئة التصنيف الداخلي	الوصف	التصنيف حسب الوكالة
١	استثنائي	AAA
٢	ممتاز	AA
٣	جيد	A
٤	جيد	BBB
٥	مرضية	BB
٦	مقبول	B
٧	هامشي	-B
٨ و ٩	مراقبة	CCC
١٠ وأقل	موجودات غير عاملة	CC وأقل

تم تصميم درجات مخاطر الائتمان ومعايرتها لتعكس مخاطر التخلف عن السداد مع تدهور مخاطر الائتمان. كما يزيد خطر الائتمان الفرق في خطر التخلف عن التغيير بين الدرجات. يتم تخصيص كل تعرض لدرجة مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي، بناءً على المعلومات المتاحة حول الطرف المقابل. يتم مراقبة جميع التعرضات ويتم تحديث درجة مخاطر الائتمان لتعكس المعلومات الحالية. إجراءات المراقبة المتبعة عامة ومخصصة لنوع التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٢٤- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية (تتمة)

تُستخدم البيانات التالية عادةً لمراقبة تعرض الفرع:

- سجل المدفوعات، بما في ذلك نسب السداد وتحليل الأعمار الزمنية؛
- مدى استخدام الحد الممنوح؛
- الموازنات (سواء المطلوبة أو الممنوحة)؛
- التغيرات في الأعمال والأوضاع المالية والاقتصادية؛
- معلومات التصنيف الائتماني المقدمة من وكالات التصنيف الخارجية؛
- بالنسبة لتعرضات البيع بالتجزئة: البيانات الناتجة داخليًا عن سلوك العميل ومقاييس القدرة على دفع التكاليف وما إلى ذلك؛ و
- بالنسبة لتعرضات الشركات: المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق المراجعة الدورية لملفات العملاء بما في ذلك مراجعة البيانات المالية المدققة وبيانات السوق مثل أسعار مقايضات مخاطر الائتمان أو السندات المدرجة عند توفرها، والتغيرات في القطاع المالي الذي يعمل فيه العميل وما إلى ذلك.

يحلل الفرع جميع البيانات التي تم جمعها باستخدام نماذج إحصائية ويقدر مدى الحياة المتبقية من التعرض والمدى المتوقع للتغير مع مرور الوقت. تشمل العوامل التي تؤخذ في الاعتبار في هذه العملية بيانات الاقتصاد الكلي مثل أسعار النفط ومؤشرات السلع غير النفطية وأسعار المنازل في دولة الإمارات العربية المتحدة والمؤشرات السياحية. يقوم الفرع بإنشاء سيناريو "حالة أساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى. يستخدم الفرع بعد ذلك هذه التنبؤات، والتي تكون مرجحة بالاحتمالات، لضبط تقديراتها لاحتمالية التعثر.

يستخدم الفرع معايير مختلفة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل ملحوظ لكل محفظة من الموجودات. المعايير المستخدمة هي كل من التغييرات الكمية والنوعية في احتمالية التعثر.

تضمين المعلومات المستقبلية

يستعين الفرع بالمعلومات المستقبلية المتاحة بدون تكاليف أو جهد عند تقييمها للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وكذلك عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. ويعمل بالفرع خبراء يتسخدمون المعلومات الخارجية والداخلية لتكوين سيناريو "الحالة الأساسية" للتنبؤات المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تصورية من سيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى. تتضمن المعلومات الخارجية المستخدمة البيانات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الهيئات الحكومية والسلطات المالية.

يقوم الفرع بتطبيق الاحتمالات على سيناريوهات التنبؤ المحددة. ويُعرف سيناريو الحالة الأساسية بالنتيجة الأكثر احتمالية ويتكون من المعلومات التي تستخدمها المجموعة للتخطيط الاستراتيجي ووضع الموزانة. قام الفرع بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية للمخاطر الائتمانية والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، وذلك باستخدام تحليل إحصائي للبيانات التاريخية، وبتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. لم تُدخِل المجموعة تغييرات في أساليب التقديرات أو الافتراضات الهامة التي تم إجراؤها خلال فترة التقرير.
تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التخلف عن السداد والخسائر في مختلف محافظ الموجودات المالية بناءً على تحليل البيانات التاريخية على مدار السنوات الأربع الماضية. كما تم النظر في اعتبارات مستقبلية أخرى، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والتضخم، وتأثير أي تغييرات تنظيمية أو تشريعية أو سياسية، ولكن لا يُعتبر أنه لها تأثير مادي، وبالتالي لم يتم إجراء أي تعديل على الخسائر الائتمانية المتوقعة لمثل هذا العوامل. تتم مراجعة ذلك ومراقبته للتأكد من ملاءمته في نهاية كل فترة تقرير.

٢٤- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن المدخلات الرئيسية المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي:

- احتمالية التعثر
- الخسائر بافتراض التعثر؛ و
- التعرضات عند التعثر

إن هذه العناصر مستمدة بشكل عام من نماذج إحصائية مطورة داخليًا استنادًا إلى بياناتنا التاريخية والبيانات المقدمة من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية مرجحة حسب الاحتمالات.

تمثل احتمالية التعثر تقدير لاحتمال التعثر في السداد خلال فترة زمنية معينة. وتقدر في وقت معين. يتم حسابها بناءً على نماذج التقييم الإحصائي، ويتم تقييمه باستخدام أدوات تصنيف مصممة خصيصًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على بيانات السوق، بالإضافة إلى البيانات الداخلية التي تشمل العوامل الكمية والنوعية. يتم تقدير إحتمالية التعثر بعد الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات ومعدلات السداد المسبق المقدرة.

تمثل الخسارة بافتراض التعثر تقدير للخسائر الناتجة عن التعثر في السداد، وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقعها الممول، مع الأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية من أي ضمانات. إن نماذج الخسارة بافتراض التعثر للموجودات المضمونة تأخذ في الاعتبار توقعات تقييم الضمانات المستقبلية مع مراعاة خصومات البيع، والوقت اللازم لتحقيق الضمانات، والضمانات المتبادلة، وأسبقية المطالبة، وتكلفة تحقيق الضمانات ومعدلات الاسترداد (أي الخروج من حالة عدم الأداء). تعتمد نماذج الخسارة بافتراض التعثر للموجودات غير المضمونة على وقت الاسترداد ومعدلات الاسترداد وأسبقية المطالبات. يتم الإحتساب بناءً على أساس تدفق نقدي مخصوم، حيث يتم خصم التدفقات النقدية من معدل الفائدة الفعلي الأصلي للتمويل.

تمثل التعرضات عند التعثر التعرضات المتوقعة في حالة حدوث تقصير. يستمد الفرع التعرضات عند التعثر من التعرضات الحالية للطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرضات عند التعثر لبنود الميزانية العمومية هي إجمالي قيمتها الدفترية بينما يتم تقدير بنود خارج الميزانية العمومية مثل خطابات الاعتماد والضمانات المالية والالتزامات المالية العامة غير القابلة للإلغاء عن طريق تطبيق عوامل تحويل الائتمان على التعرضات الملتزم بها.

يستند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى احتمال خسارة المتوسط المرجح لخسارة الائتمان. ونتيجة لذلك، يجب أن يكون قياس بدل الخسارة هو نفسه بغض النظر عما إذا كان يتم قياسه على أساس فردي أو جماعي (على الرغم من أن القياس على أساس جماعي أكثر عملية بالنسبة إلى حافظات كبيرة من العناصر). فيما يتعلق بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، قد يكون من الضروري إجراء التقييم على أساس جماعي كما هو موضح أدناه.

يتم التجميع بناءً على عوامل مخاطر مشتركة

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي، يتم تصنيف الأدوات المالية بناءً على خصائص المخاطر المشتركة، مثل:

- نوع الأداة؛
- درجة مخاطر الائتمان؛
- نوع الضمانات؛

٢٤- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

تتم مراجعة التصنيفات بشكل منتظم للتأكد من أن كل مجموعة تتكون من التعرضات المتماثلة.

تُنظم سياسات لفرع عملية تحديد الضمانات المستحقة بما في ذلك وسائل الحماية الائتمانية التي يتم أخذها بالاعتبار لتخفيف مخاطر الائتمان وتشمل الحد الأدنى للمتطلبات التشغيلية الضرورية لكل ضمان يُستخدم كوسيلة لتخفيف مخاطر الائتمان. إن غالبية الضمانات لدى الفرع تشمل رهن العقارات والاستثمارات والسيارات والودائع المرهونة.

يتم تقييم الضمانات على فترات دورية تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة تبعاً لنوع الضمان. وفيما يتعلق تحديداً بالعقارات المرهونة، يتم وضع إطار لتقييم العقارات بما يضمن توفر السياسات والإجراءات التي تكفل إجراء عملية تقييم فعالة وسليمة للعقارات المرهونة والأنشطة الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتوضيح ومتابعة وإدارة تقييم العقارات المرهونة.

المخاطر المتعلقة بالالتزامات المتعلقة بالائتمان

يوفر الفرع لعملائه الضمانات وخطابات الاعتماد التي تتطلب أن يقوم الفرع بالسداد في حال إخفاق العميل في الوفاء بالتزامات معينة تجاه أطراف أخرى. تعرض هذه الأدوات الفرع لخطر مماثل لتمويل الموجودات واستثمارها ويتم مراقبتها بواسطة نفس عمليات المراقبة والسياسات.

قروض مستحقة لكن ليست منخفضة القيمة

إن القروض والسُلف التي تكون فيها فوائد أو دفعات رئيسية متفق عليها وقد استحقت ولم تدفع بعد ولكن يعتقد الفرع بأن انخفاض القيمة هو غير مناسب على أساس مستوى الضمانات المتوفرة و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المدينة للفرع.

سياسة الحذف

يحذف الفرع القرض (وأي مخصصات متعلقة بخسائر الانخفاض في القيمة) عندما تقوم إدارة إئتمان الفرع بتحديد القروض غير القابلة للتحصيل بشكل كامل أو جزئي. إن هذا التحديد يتم بعد الأخذ بعين الإعتبار المعلومات مثل ظهور تغييرات جوهرية في الوضع المالي للمقترض حيث من الممكن عدم تمكن المقترض من الالتزام بتسديد الالتزام بالكامل، أو أن تكون المتحصلات غير كافية لتغطية المخاطر الكلية. بالنسبة لأرصدة القروض العادية الصغيرة، تعتمد قرارات ما سيتم تحميله على حالة المنتج المحدد المستحق.

يحتفظ الفرع بضمانات مقابل القروض والسلف للعملاء على شكل مبالغ نقدية ورهونات أو حجوزات على عقارات أو أي ضمانات أخرى. ترتكز تقديرات القيمة العادلة على قيمة الضمانات التي يتم تقييمها وقت الاقتراض وتتم مراقبتها بعد ذلك بصورة دورية. بشكل عام، لا يتم الاحتفاظ بضمانات مقابل المبالغ المطلوبة من البنوك.

فيما يلي القيمة العادلة للضمانات مقابل القروض والسلف للعملاء:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	ألف درهم	ألف درهم
ممتلكات (إيضاح ٧)	**٦,٧٨٥**	١١,٦٣٥
	٦,٧٨٥	١١,٦٣٥

٢٤- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بالصعوبات التي قد يواجهها الفرع للإيفاء بالتزاماته ذات الصلة بالمطلوبات المالية. وتنطوي تلك المخاطر على المخاطر من عدم القدرة على تمويل الموجودات في تواريخ الاستحقاق المناسبة وبالمعدلات المناسبة وعدم القدرة على تسييل أصل ما بسعر معقول وضمن إطار زمني مناسب بالإضافة إلى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عندما تستحق. وقد تنشأ مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو تخفيض التصنيفات الائتمانية مما قد يؤدي إلى تلاشي بعض مصادر التمويل.

إدارة مخاطر السيولة

يرمي المنهج الذي يتبناه الفرع بشأن إدارة السيولة للتأكد من احتفاظ الفرع على الدوام بسيولة كافية لمقابلة إلتزاماته عند حلول إستحقاقها وذلك خلال الأوضاع العادية والإجهادية وذلك بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو أضرار محتملة لسمعة الفرع.

يتسلم قسم الخزينة معلومات من وحدات العمل الأخرى بخصوص ملخصات السيولة للموجودات والمطلوبات المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناتجة عن وحدات الأعمال الأخرى. ويحتفظ قسم الخزينة بمحفظة موجودات مسيلة قصيرة الأجل، ناتجة على الأرجح من القروض والسلف للبنوك وغيرها من التسهيلات الداخلية البنكية الأخرى، وذلك للتأكد من توافر السيولة بالفرع.

تتم مراجعة الوضع اليومي للسيولة ويتم القيام بخصومات سيولة إجهادية بشكل منتظم وذلك تحت سيناريوهات متنوعة تغطي كلًا من أوضاع السوق العادية والإجهادية. إن جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة المركز الرئيسي. وتتم مراجعة تقارير أوضاع السيولة يوميًا. ويتم مراجعة تقرير ملخص يضم أية إستثناءات والخطوات التصحيحية يوميًا.

تتمثل أبرز الإجراءات التي يستعين بها الفرع لإدارة مخاطر السيولة في طريقة نسبة صافي الموجودات السائلة مقابل إيداعات العملاء. لهذا الغرض يتم اعتبار صافي الموجودات السائلة كنقد وما يعادله وسندات استثمارية مدينة لأي سوق نشط ولديه سيولة مخصوماً منها الإيداعات البنكية، السندات المدينة المصدرة، القروض الأخرى والالتزامات التي تستحق خلال الشهر القادم. يتم استخدام طريقة احتساب مشابهة ولكن ليست مطابقة لقياس مدى التزام الفرع مع ضوابط السيولة. إن المؤشرات الأخرى التي يتم مراقبتها عن قرب بشكل منتظم تعتبر نسبة السلف مقابل الإيداعات، استخدام الأموال لعمل توازن للمصادر وفحص مستوى ضغط السيولة المالية لمواجهة سحب غير متوقع للمطلوبات.

٢٤- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

كان استحقاق الموجودات والمطلوبات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ كما يلي:

	أقل من ٣ أشهر	٣ – ٦ أشهر	٦ – ١٢ شهر	أكثر من سنة	لا يوجد تاريخ ثابت للاستحقاق	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٤٤١,١٢٧	-	-	-	٣٣,٥٠٧	٤٧٤,٦٣٤
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك	١٤٥,٤٢١	-	-	-	-	١٤٥,٤٢١
قروض وسلف للعملاء	٤٥,١٧١	٢٥,١١٠	٢٢,٣١٥	٢٢,٣٤٢	-	١١٤,٩٣٨
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة		-	-	٤١,٩٩٢	-	٤١,٩٩٢
مطلوب من طرف ذو علاقة	١١,٠١٨	-	-	-	-	١١,٠١٨
موجودات أخرى	١,٧٩٨	-	-	-	-	١,٧٩٨
المجموع	**٦٤٤,٥٣٥**	**٢٥,١١٠**	**٢٢,٣١٥**	**٦٤,٣٣٤**	**٣٣,٥٠٧**	**٧٨٩,٨٠١**
المطلوبات						
ودائع العملاء	٦٠٤,٧٥٦	٣٢,٥٢٣	٢٥,٦٠٧	٢٦,٧٩١	-	٦٨٩,٦٧٧
مطلوب لأطراف ذات علاقة	١٣,٦٦٥	-	-	-	-	١٣,٦٦٥
مطلوبات أخرى	٨,٣٥٩	-	-	-	-	٨,٣٥٩
ودائع وأرصدة مطلوبة لبنك	٧٦	-	-	-	-	٧٦
المجموع	**٦٢٦,٨٥٦**	**٣٢,٥٢٣**	**٢٥,٦٠٧**	**٢٦,٧٩١**	**-**	**٧١١,٧٧٧**
فجوة السيولة	**١٧,٦٧٩**	**(٧,٤١٣)**	**(٣,٢٩٢)**	**٣٧,٥٤٣**	**٣٣,٥٠٧**	**٧٨,٠٢٤**

٢٤- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

كان استحقاق الموجودات والمطلوبات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كما يلي:

	أقل من ٣ أشهر	٣ – ٦ أشهر	٦ – ١٢ شهر	أكثر من سنة	لا يوجد تاريخ ثابت للاستحقاق	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٥١٧,٨٢٧	-	-	-	-	٥١٧,٨٢٧
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك	١٩٩,٥٣١	-	-	-	-	١٩٩,٥٣١
قروض وسلف للعملاء	٧١,٠٦٠	٨,٢٢٠	٢,٩٥٦	٣٤,١٣٧	-	١١٦,٣٧٣
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	-	-	-	١٠,٩٨٥	-	١٠,٩٨٥
مطلوب من طرف ذو علاقة	٧,٣٣٢	-	-	-	-	٧,٣٣٢
موجودات أخرى	٨١٦	-	-	١٣٠	-	٩٤٦
المجموع	٧٩٦,٥٦٦	٨,٢٢٠	٢,٩٥٦	٤٥,٢٥٢	-	٨٥٢,٩٩٤
المطلوبات						
ودائع العملاء	٧٥٧,٦٦٧	٢,٠٩٧	١,٣٧٠	٣٣٢	-	٧٦١,٤٦٦
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٩,٢٢٧	-	-	-	-	٩,٢٢٧
مطلوبات أخرى	٤,١٢٢	-	-	١٧٩	-	٤,٣٠١
ودائع وأرصدة مطلوبة لبنك	١٢٠	-	-	-	-	١٢٠
المجموع	٧٧١,١٣٦	٢,٠٩٧	١,٣٧٠	٥١١	-	٧٧٥,١١٤
فجوة السيولة	٢٥,٤٣٠	٦,١٢٣	١,٥٨٦	٤٤,٧٤١	-	٧٧,٨٨٠

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٢٤- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر التي تشير إلى أن القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية سوف تتذبذب على خلفية التغيرات التي تشهدها المتغيرات السوقية مثل نسب الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار أسهم الملكية.

ولا يحمل الفرع مخاطر سوقية بدرجة عالية ويعمل باستمرار على مراقبتها. تُدار أسعار صرف العملات الأجنبية إدارة مناسبة من جانب الفرع.

إدارة مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الاحتمالية من أن أسعار الفائدة سوف تؤثر على قيمة الأدوات المالية. ويتعرض الفرع لمخاطر أسعار الفائدة على إثر عدم التوافق أو الفجوات في قيم الموجودات أو المطلوبات.

يستعين الفرع بأدوات مراقبة تمكنه من مراقبة حساسية أسعار الفائدة بشكل دوري، حيث يتم تحليل ومراقبة النتائج من قبل لجنة الإدارة الداخلية. ونظرًا لأسعار الصرف المعومة التي تعرض بها جزء من موجودات الفرع ومطلوباته، فيتم إعادة تسعير الودائع والقروض بشكل عام بالتماثل بما يوفر تحوطًا عامًا، وهو ما يعمل على تقليل التعرض لأسعار الفائدة. وعلاوة على ذلك، يترتب على إعادة تسعير أغلب موجودات الفرع ومطلوباته خلال سنة واحدة الحد من مخاطر أسعار الفائدة بشكل إضافي. تتضمن الفقرات التالية تفاصيل حول حساسية إمكانية التغير الممكن في أسعار الفائدة، مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، في بيان الدخل الشامل للفرع أو حقوق الملكية. وتعبر حساسية الدخل عن تأثير التغيرات المحتملة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة بناءً على سعر الصرف المعوم للموجودات المالية والمطلوبات المالية غير المتداولة المحتجزة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، بما في ذلك تأثير أدوات التحوط. تم تحليل حساسية حقوق الملكية وفق استحقاق الأصل أو المقايضة. وتتم مراقبة جميع التعرضات الدفترية البنكية وتحليلها وفق تركزات العملات والحساسيات مع عرض الحساسيات ذات الصلة بالمليون درهم.

قد يسجل أثر الحركة المفاجئة بنسبة ١٪ في سعر الفائدة القياسي على صافي الدخل خلال فترة ١٢ شهرًا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ انخفاضًا في صافي الدخل بنسبة ٦٠,٢٪ (في حالة انخفاض سعر الفائدة) وكان يمكن أن يسجل زيادة في صافي الدخل بنسبة ٦٠,٢٪ (في حالة زيادة سعر الفائدة) على التوالي (٢٠١٩: أثر الحركة المفاجئة بنسبة ١٪ في سعر الفائدة القياسي على صافي الدخل خلال فترة ١٢ شهرًا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كان يمكن أن يسجل انخفاضًا في صافي الدخل بنسبة ٥٩,٦٪ (في حالة انخفاض سعر الفائدة) وكان من الممكن أن يكون هناك زيادة في صافي الدخل بنسبة ٥٩,٦٪ (في حالة زيادة سعر الفائدة) على التوالي.

بلغت نسبة أسعار الفائدة الفعلية على القروض والسلف ٤,٢٪ (٢٠١٩: ٤,٩٪) وعلى ودائع العملاء بنسبة ٠,١٧٪ (٢٠١٩: ٠,١٢٪) سنويًا.

٢٤- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إدارة مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

يتعرض الفرع لمخاطر مختلفة مرتبطة بآثار التقلبات في مستويات أسعار الفائدة السائدة في السوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يوضح الجدول التالي مركز حساسية أسعار الفائدة وموقف فجوة سعر الفائدة بناءً على ترتيب إعادة التسعير التعاقدي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

الفجوة في حساسية أسعار الفائدة:

	أقل من ٣ أشهر	٣ – ٦ أشهر	٦ – ١٢ شهر	أكثر من سنة	خالية من حساسية الفائدة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٤٤١,١٢٧	-	-	-	٣٣,٥٠٧	٤٧٤,٦٣٤
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك	١٤٥,٤٢١	-	-	-	-	١٤٥,٤٢١
قروض وسلف للعملاء	٤٥,١٧١	٢٥,١١٠	٢٢,٣١٥	٢٢,٣٤٢	-	١١٤,٩٣٨
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	-	-	-	٤١,٩٩٢	-	٤١,٩٩٢
مطلوب من طرف ذو علاقة	١١,٠١٨	-	-	-	-	١١,٠١٨
موجودات أخرى	-	-	-	-	١,٧٩٨	١,٧٩٨
المجموع	**٦٤٢,٧٣٧**	**٢٥,١١٠**	**٢٢,٣١٥**	**٦٤,٣٣٤**	**٣٥,٣٠٥**	**٧٨٩,٨٠١**
المطلوبات وحقوق الملكية						
ودائع العملاء	٦٣٠,٣٦٣	٣٢,٥٢٣	٢٥,٦٠٧	١,١٨٤	-	٦٨٩,٦٧٧
مطلوب لأطراف ذات علاقة	١٣,٦٦٥	-	-	-	-	١٣,٦٦٥
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	٨,٣٥٩	٨,٣٥٩
ودائع وأرصدة مطلوبة لبنك	٧٦	-	-	-	-	٧٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**٦٤٤,١٠٤**	**٣٢,٥٢٣**	**٢٥,٦٠٧**	**١,١٨٤**	**٨,٣٥٩**	**٧١١,٧٧٧**
فجوة حساسية أسعار الفائدة	**(١,٣٦٧)**	**(٧,٤١٣)**	**(٣,٢٩٢)**	**٦٣,١٥٠**	**٢٦,٩٤٦**	**٧٨,٠٢٤**
فجوة حساسية أسعار الفائدة المتراكمة	**(١,٣٦٧)**	**(٨,٧٨٠)**	**(١٢,٠٧٢)**	**٥١,٠٧٨**	**٧٨,٠٢٤**	

٢٤- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إدارة مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

الفجوة في حساسية أسعار الفائدة (تتمة)

يوضح الجدول التالي مركز حساسية أسعار الفائدة وموقف فجوة سعر الفائدة بناءً على ترتيب إعادة التسعير التعاقدي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

	أقل من ٣ أشهر	٣ – ٦ أشهر	٦ – ١٢ شهر	أكثر من سنة	خالية من حساسية الفائدة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	١٥٠,٠٠٠	-	-	-	٣٦٧,٨٢٧	٥١٧,٨٢٧
ودائع وأرصدة مطلوبة من بنوك	١٩٩,٥٣١	-	-	-	-	١٩٩,٥٣١
قروض وسلف للعملاء	٧١,٠٦٠	٨,٢٢٠	٢,٩٥٦	٣٤,١٣٧	-	١١٦,٣٧٣
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	-	-	-	١٠,٩٨٥	-	١٠,٩٨٥
مطلوب من طرف ذو علاقة	٧,٣٣٢	-	-	-	-	٧,٣٣٢
موجودات أخرى	-	-	-	-	٩٤٦	٩٤٦
المجموع	٤٢٧,٩٢٣	٨,٢٢٠	٢,٩٥٦	٤٥,١٢٢	٣٦٨,٧٧٣	٨٥٢,٩٩٤
المطلوبات وحقوق الملكية						
ودائع العملاء	٦٨,٨٤٥	٢,٠٩٧	١,٣٧٠	٣٣٢	٦٨٨,٨٢٢	٧٦١,٤٦٦
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٩,٢٢٧	-	-	-	-	٩,٢٢٧
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	٤,٣٠١	٤,٣٠١
ودائع وأرصدة مطلوبة لبنك	١٢٠	-	-	-	-	١٢٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٧٨,١٩٢	٢,٠٩٧	١,٣٧٠	٣٣٢	٦٩٣,١٢٣	٧٧٥,١١٤
فجوة حساسية أسعار الفائدة	٣٤٩,٧٣١	٦,١٢٣	١,٥٨٦	٤٤,٧٩٠	(٣٢٤,٣٥٠)	٧٧,٨٨٠
فجوة حساسية أسعار الفائدة المتراكمة	٣٤٩,٧٣١	٣٥٥,٨٥٤	٣٥٧,٤٤٠	٤٠٢,٢٣٠	٧٧,٨٨٠	

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (تتمة)

٢٤- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إدارة مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات خطر التغير في قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات الأجنبية. ولقد وضع المركز الرئيسي حدودًا على المراكز بشأن العملات، والتي يتم مراقبتها يوميًا، مع اعتماد استراتيجيات تحوط لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعة. تُمول موجودات الفرع بالإجمال بنفس عملة المعاملات التي أُنجزت بها بغية الحد من التعرض لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. ويقوم الفرع بإدارة تعرضه لتأثيرات التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية السائدة على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. ويضع المركز الرئيسي قيودًا على مستويات التعرض بالعملة وفي المجمل يضع قيودًا للمراكز الليلية واليومية والتي يتم مراقبتها يوم بيوم. إن سعر صرف الدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي ثابت وهو ما يؤدي إلى تعرض الفرع لمخاطر العملات بنسبة محدودة.

لم يكن لدى الفرع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ أي تعرض جوهري لأسعار صرف العملات الأجنبية.

٢٥- القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم قبضه لبيع أحد الموجودات أو دفعه لتحويل أحد المطلوبات في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان هذا السعر يمكن ملاحظته مباشرة أو تقديره باستخدام تقنية تقييم أخرى. عند تقدير القيمة العادلة للأصل أو المطلوب، يأخذ الفرع بالاعتبار الفرع خصائص الموجودات أو المطلوبات إذا أخذ المشاركون في السوق هذه الخصائص في الاعتبار عند تسعير الموجودات أو المطلوبات في تاريخ القياس.

بالإضافة إلى ذلك، لأغراض إعداد التقارير المالية، يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة إلى المستوى ١ أو ٢ أو ٣ على أساس درجة ملاءمة مدخلات قياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات في قياس القيمة العادلة بالكامل، والتي يتم تحديدها على النحو التالي:

- مدخلات المستوى ١ هي أسعار معلنة (غير معدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس
- مدخلات المستوى ٢ وهي، غير الأسعار المعلنة المتضمنة بالمستوى ١ ، مدخلات قابلة للملاحظة للموجودات أو المطلوبات إما ملاحظة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى ٣ وهي مدخلات غير قابلة للملاحظة للموجودات أو المطلوبات.

أساليب التقييم والقياسات المطبقة لأغراض قياس القيمة العادلة

تحدد القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما يلي:

- يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لها شروط وأحكام قياسية والمتداولة في أسواق نشطة تتسم بالسيولة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. و
- يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى وفقًا لنماذج التسعير المقبولة بشكل عام استنادًا إلى تحليل التدفقات النقدية المخصومة باستخدام الأسعار المستمدة من معاملات السوق المتداولة التي يمكن ملاحظتها وعروض الأسعار لدى المتعامل لأدوات مماثلة.

٢٥- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

القيمة العادلة للموجودات المالية للفرع والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على أساس متكرر

يتم قياس بعض الموجودات المالية للفرع بالتكلفة المطفأة في نهاية فترة التقرير. باستثناء ما هو مفصل في الجدول التالي، ترى الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في البيانات المالية تقارب قيمها العادلة.

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة			
		المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠٢٠					
الموجودات المالية					
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٤١,٩٩٢	٤٢,٢١١	-	-	٤٢,٢١١
٢٠١٩					
الموجودات المالية					
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	١٠,٩٨٥	١١,٦٣١	-	-	١١,٦٣١

لم تتم أية تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ خلال السنة.

٢٦- مخصص انخفاض القيمة

(أ) فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة حسب فئة الأصل المالي:

	الرصيد الافتتاحي	صافي المصاريف / (العكس) خلال السنة	الرصيد الختامي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ودائع وأرصدة مطلوبة للبنوك	١٧٨	(٢٩)	١٤٩
قروض وسلف للعملاء	١,٢٢٦	٩٢٦	٢,١٥٢
مطلوب لطرف ذو علاقة	٢٥	(٢٥)	-
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٤٤٠	(٢٢١)	٢١٩
تعهدات وضمانات مالية	١٧٩	(١٧٩)	-
المجموع	٢,٠٤٨	٤٧٢	٢,٥٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	الرصيد الافتتاحي معاد عرضه	صافي المصاريف / (العكس) خلال السنة	الرصيد الختامي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ودائع وأرصدة مطلوبة للبنوك	٤٦	١٣٢	١٧٨
قروض وسلف للعملاء	١,٦٤٩	(٤٢٣)	١,٢٢٦
مطلوب لطرف ذو علاقة	-	٢٥	٢٥
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٢٠٦	٢٣٤	٤٤٠
تعهدات وضمانات مالية	١٤٧	٣٢	١٧٩
المجموع	٢,٠٤٨	-	٢,٠٤٨

٢٦- مخصص انخفاض القيمة (تتمة)

(ب) تخصيص مخصص انخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ودائع وأرصدة مطلوبة للبنوك	١٤٩			١٤٩
قروض وسلف للعملاء	٢,١٥٢	-	-	٢,١٥٢
مطلوب من طرف ذو علاقة	-			-
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٢١٩	-	-	٢١٩
تعهدات وضمانات مالية	-	-	-	-
المجموع	٢,٥٢٠	-	-	٢,٥٢٠

تخصيص مخصص انخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
ودائع وأرصدة مطلوبة للبنوك	١٧٨			١٧٨
قروض وسلف للعملاء	١,٢٢٦	-	-	١,٢٢٦
مطلوب من طرف ذو علاقة	٢٥			٢٥
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	٤٤٠	-	-	٤٤٠
تعهدات وضمانات مالية	١٧٩	-	-	١٧٩
المجموع	٢,٠٤٨	-	-	٢,٠٤٨

٢٧- الترحيل المقترح للأرباح

اقترح المدير الإقليمي – إم سي بي فرع الإمارات بترحيل الأرباح بقيمة ٢,٧١٧ مليون درهم شريطة موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

٢٨- الموافقة على البيانات المالية

اعتمد المدير الإقليمي – إم سي بي فرع الإمارات البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وصرح بإصدارها في ٣٠ مارس ٢٠٢١.